هيئة الأسواق المالية
CAPITAL MARKETS AUTHORITY

٢٠١١
٢٠١٢
٢٠١٣
٢٠١٤
٢٠١٥
٢٠١٦
٢٠١٧
٢٠١٨
٢٠١٩

التقرير السنوي ٢٠٢٠

كلمة رئيس هيئة الأسواق المالية

يسعدني أن أقدم اليكم التقرير السنوي عن أعمال هيئة الأسواق المالية للعام ٢٠٢٠، العام الذي تزامن مع مكافحة العالم بأكمله لجائحة كورونا المستجدة التي أرخت بظلالها على الوضع الاقتصادي والمالي العالمي والمحلي.

إن العام ٢٠٢٠ كان عنواناً للعمل عن بعد في معظم دول العالم كما في لبنان، بحيث تخلله عدد من الإقفالات العامة والتدابير الصحية الاحترازية التي أثرت بدورها على الحياة الاقتصادية حاملة معها ضغوطاً إضافية على ما يعانيه اللبنانيون، فأتت الكلفة الاقتصادية لجائحة كورونا على اللبنانيين عالية وقد قُدّر الانكماش الاقتصادي بحسب البنك الدولي بحوالي ٢٠,٣٪ من الناتج المحلي.

فسعياً لمعالجة التحديات الجمّة التي يواجهها لبنان، أصدر مصرف لبنان في آب ٢٠٢٠ التعميم رقم ١٥٤ وقد طلب بموجبه من المصارف زيادة رأسمالها بنسبة ٢٠٪ ورفع سيولتها بقيمة ٣٪ من مجمل ودائعها بالعملات الأجنبية. وكانت هيئة الأسواق المالية قد باشرت مع المعنيين في المؤسسات الرقابية الأخرى بمتابعة مفاعيل هذا التعميم من ناحية التزام المصارف برفع رأسمالها نظراً لما له من تأثير في إعادة تفعيل عمل المصارف وتعزيز الثقة في الأسواق المالية اللبنانية.

ومن منطلق الاهتمام المشترك للمحافظة على سلامة واستقرار القطاع المالي والمصرفي في لبنان، وقعت هيئة الأسواق المالية وهيئة التحقيق الخاصة مذكرة تفاهم للتعاون في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم ذات الصلة.

أما بدورها، وفي إطار حماية المستثمر، وبعد تلقيها عدد من الشكاوى حول تصفية محافظ الأدوات المالية الأجنبية الموجودة خارج لبنان، أصدرت الهيئة في نيسان ٢٠٢١ الإعلام رقم ٧١ الذي طلب من المؤسسات المرخصة الدفع بالعملة الأجنبية (Fresh Funds) للعملاء الذين قرروا تصفية محافظهم، أو تحويلها الى مؤسسة خارجية من اختيار العملاء أنفسهم في حال تم طلب ذلك من المؤسسات المرخصة، على أن تؤخذ التدابير المناسبة في حق المخالفين بعد اجراء التحقيقات اللازمة.

ولتفعيل العمل عن بعد في ظل جائحة كورونا، أصدرت الهيئة الإعلام ٦٦ والذي سمحت خلاله للمؤسسات المرخصة إرسال مستندات عروض الأدوات المالية إلكترونياً لأخذ الموافقة عليها بعد استيفائها للشروط الموضوعة من قبل الهيئة وفي حالات استثنائية معينة.

إضافة الى دورها في تنظيم الأسواق ومراقبتها، سوف تقوم هيئة الأسواق المالية بحثّ المؤسسات المالية المرخصة على إنشاء صناديق وهيئات استثمار جماعي تحاكي متطلبات السوق، وتكون مرتكزة على أدوات مالية متنوعة الدخل والمخاطر ومرتبطة في تمويل شركات لها أثر إيجابي في الحركة الاقتصادية المحلية وقدرات تصدير منتجات وخدمات تقنية انطلاقاً من لبنان.

إن السبيل الأفضل لتحقيق هذه الديناميكية المستجدة في الأسواق يكمن ضمن مخطط تطوير الأسواق المالية التي باشرت فيه هيئة الأسواق المالية منذ تأسيسها، حيث تستكمل العمل على إطلاق مشروع منصة التداول الإلكتروني وذلك لتأمين الإدراج والتداول والاستثمار في كافة أنواع الأدوات المالية والعملات والمعادن الثمينة واستقطاب الاستثمارات الخارجية.

ختاماً، أجدد الشكر لفريق العمل لدى هيئة الأسواق المالية على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة متمنياً لهذه المؤسسة وأعضائها النجاح والعطاء الدائم ولوطننا الحبيب الاستقرار والازدهار.

مع التقدير،

رياض توفيق سلامه
رئيس هيئة الأسواق المالية
حاكم مصرف لبنان

> إن العام ٢٠٢٠ كان عنواناً للعمل عن بعد في معظم دول العالم كما في لبنان، بحيث تخلله عدد من الإقفالات العامة والتدابير الصحية الاحترازية التي أثرت بدورها على الحياة الاقتصادية حاملة معها ضغوطاً إضافية على ما يعانيه اللبنانيون، فأتت الكلفة الاقتصادية لجائحة كورونا على اللبنانيين عالية وقد قُدّر الانكماش الاقتصادي بحسب البنك الدولي بحوالي ٢٠,٣٪ من الناتج المحلي.

رؤيتنا
و مهمّتنا

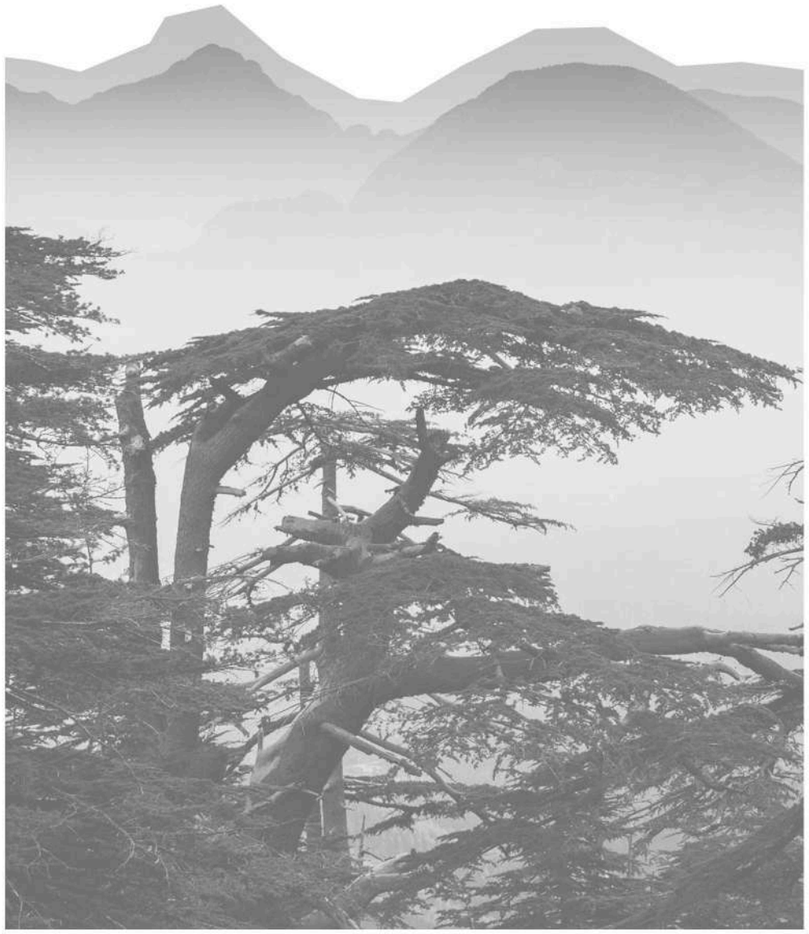

رؤيتنا

إرساء الثقة في الأسواق المالية اللبنانية عبر تعزيز سلامتها وصون جاذبيتها لدى المستثمرين عملاً بتطويرها خدمةً للاقتصاد الوطني.

مهمّتنا

- تنظيم ومراقبة الأسواق المالية لضمان تطوّرها بما يتناسب مع التغيرات وأفضل المعايير المحلية والدولية.
- تقليص مخاطر النظام [Systemic Risk] في الأسواق المالية.
- حماية المستثمر من خلال تأمين البيئة الاستثمارية العادلة والشفافة وتوفير الوصول إلى المعلومات اللازمة للاستثمار من خلال تنظيم وتحديد إطار العمل وتنظيم النشاطات المهنية التي يقوم بها الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات المالية والسّهر على تقيّدهم بآداب السلوك المهنية.
- رفع مستوى الوعي الاستثماري عند اللبنانيين وتعريفهم على مزايا الأسواق المالية.
- حماية المستثمر والسعي إلى زيادة استخدام الأسواق المالية من قبل المستثمرين في لبنان والخارج.
- متابعة تطوير الأسواق من خلال التواصل الدائم مع كافة المعنيين وفي القطاعات الإنتاجية كافة.

فهرس **المحتويات**

كلمة رئيس هيئة الأسواق المالية ٢

١ . **هيئة الأسواق المالية** ١٢

قانون إنشاء هيئة الأسواق المالية وأهدافها الرئيسية ١٤
مجلس الإدارة ١٤
المهام الأساسية لهيئة الأسواق الماليّة ١٥

٢ . **نشاطات العام ٢٠٢٠** ١٦

أعمال الهيئة على المستوى التنظيمي والرقابي ١٨
أعمال الهيئة على المستوى الإداري ٣٢
مالية هيئة الأسواق ٣٩

٣ . **حركة الأسواق المالية في لبنان** ٤٠

أداء بورصة بيروت ٤٢
الصناديق والأدوات المالية ٤٤

٤ . **تطلعات الهيئة للعام ٢٠٢١** ٥٢

٥ . **هيئة الأسواق المالية، ما هي؟** ٥٦

الهيكليّة التنظيميّة للهيئة ٥٨
المؤسّسات والأعمال الخاصة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة ٦١

٦ . **ملخص تحليلي عن هيئة الأسواق المالية منذ نشأتها** ٦٢

الفصل الأول

هيئة الأسواق المالية

قانون إنشاء هيئة الأسواق المالية وأهدافها الرئيسية

إن هيئة الأسواق المالية هي سلطة مالية تم إنشاؤها بموجب القانون رقم ١٦١ بتاريخ ٢٠١١/٨/١٧ وهي هيئة تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية ولا تخضع لقواعد الإدارة وتسيير الأعمال والرقابات التي تخضع لها مؤسسات القطاع العام.

تطمح هيئة الأسواق المالية إلى تحقيق هدفين أساسيين: تشجيع وتطوير الأسواق الماليّة بالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنيّة، وحماية الادخار الموظّف في الأدوات المالية. وفي هذا السياق، يحدّد القانون آليّة تنظيم الأسواق المالية وتطويرها مرتكزاً في ذلك على تقليص مخاطر النظام في الأسواق المالية من خلال إرساء ثقافة تتمحور حول تأمين الشفافية المطلقة في القطاع نظراً لدورها في حماية رأس المال والمستثمرين. كما يحدّد القانون ١٦١ آليّة تنظيم الأسواق المالية وتطويرها ومنها الترخيص لبورصات جديدة تساهم في خلق السيولة المطلوبة لتفعيل أسواق رأس المال في لبنان.

إنّ الرؤية التي يتمحور حولها عمل الهيئة تنطلق من أهمية إرساء الثقة في الأسواق المالية اللبنانية.

فتطور الأسواق المالية ينعكس بشكل مباشر على تطور معدل النمو في الاقتصاد، مما ينعكس ايجاباً على حركة الرساميل ومعدل البطالة، نظراً للقدرة على إيجاد مصادر تمويل طويلة الأمد للقطاع الخاص وتوجيه الادّخار العام في الاقتصاد نحو الاستثمارات الملائمة.

وعليه، يحدد القانون آلية لمحاسبة ومعاقبة المخلّين بأحكامه من خلال الأطر القانونية التي نص عليها، كلجنة العقوبات والمحكمة الخاصة بالأسواق المالية التي سيتم تأسيسها بعد إجراء التعيينات اللازمة من الحكومة اللبنانية ضمن الآلية المقترحة في قانون الأسواق المالية رقم ١٦١.

كما يجيز القانون رقم ١٦١ للهيئة إبداء الرأي في الأمور المتعلقة بالأسواق المالية كافة خاصةً ومنها على سبيل المثال لا الحصر، مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بعمل الأسواق المالية وتطورها، كما وأنظمة ونشاطات البورصات المرخصة في لبنان، وذلك في إطار رسم سياسات جديدة قد يكون لها تأثير على أداء الأسواق المالية اللبنانية وقدرة استقطاب المستثمرين.

مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية

يتولّى إدارة هيئة الأسواق المالية مجلس مؤلّف من سبعة أعضاء برئاسة حاكم مصرف لبنان. وتنقسم عضوية المجلس الى ثلاثة أعضاء متفرّغين خبراء في شؤون الأسواق المالية والشؤون المصرفيّة والماليّة، وثلاثة أعضاء غير متفرّغين يمثّلون الوزارات والإدارات المعنيّة مباشرة بعمل الهيئة، وهم مدير عام وزارة المالية، مدير عام وزارة الاقتصاد ورئيس لجنة الرقابة على المصارف.

بناء على قانون الأسواق المالية رقم ١٦١ تاريخ ٢٠١١/٨/١٧، لاسيما المواد ٧،٦ و٨ منه، وبناء على اقتراح وزير المالية، وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٠.

عين الخبراء الثلاث الواردة أسماؤهم ادناه اعضاء في مجلس "هيئة الأسواق المالية" لمدة خمس سنوات، ليصبح المجلس كالتالي:

ابتداءً من ١٠ حزيران ٢٠٢٠، تألف مجلس الهيئة من

رياض سلامه	**حاكم مصرف لبنان**	**رئيس**	**ينوب عنه نائب الحاكم الأول لمصرف لبنان (وسيم منصوري)**
فؤاد شقير	خبير في شؤون الأسواق المالية	عضو مجلس إدارة تنفيذي	
وليد قادري	خبير في الشؤون المصرفية	عضو مجلس إدارة تنفيذي	
واجب قانصوه	خبير في الشؤون المالية	عضو مجلس إدارة تنفيذي	
مدير عام وزارة المالية	مدير عام وزارة المالية	عضو غير متفرغ	
محمد أبو حيدر	مدير عام وزارة الاقتصاد	عضو غير متفرغ	
ميّا دباغ	رئيس لجنة الرقابة على المصارف	عضو غير متفرغ	

المهام الأساسية لهيئة الأسواق الماليّة

حماية المستثمر وتنظيم النشاطات المهنية

- حماية المستثمرين من الممارسات غير المشروعة أو غير المتوافقة مع الأصول أو غير المنصفة، بما في ذلك حظر الاستغلال الشخصي المباشر أو غير المباشر للمعلومات المميّزة في التعامل بالأسواق المالية.
- تنظيم كيفية الاطّلاع على المعلومات من قبل الأشخاص الّذين يوزّعون الأدوات المالية على الجمهور.
- تحديد إطار العمل وتنظيم النشاطات المهنية التي يقوم بها الأشخاص الّذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات الماليّة والسهر على تقيّدهم بآداب السلوك المهنية.

تنظيم الأسواق وتقليص مخاطر النظام

- تنظيم وتطوير الأسواق المالية في لبنان والسعي إلى زيادة استخدام هذه الأسواق من قبل المستثمرين والمصدّرين في لبنان والخارج.
- تقليص مخاطر النظام [Systemic Risk] في الأسواق المالية.

إصدار التراخيص

- الترخيص لوسطاء السوق الذين يقدّمون خدمات للمستثمرين والمصدرين.
- الترخيص لشركات التقييم المالي [Financial Rating Agencies] وتحديد إطار عملها وتنظيمه.
- الترخيص لهيئات الاستثمار الجماعي بما فيه الصناديق المشتركة للاستثمار بعمليات التسنيد.

تنظيم ورقابة عمل البورصات

- تنظيم ورقابة عمل البورصات المرخص لها أو الأشخاص الذين يقدّمون خدمات إيداع أو مقاصة أو تسوية.
- وضع الإطار التنظيمي العام لإدراج الأدوات المالية والموافقة على التداول بها في البورصات.

الرقابة والمحاسبة القانونية

- معاقبة المخالفات الإدارية لأحكام القانون ١٦١ وللأنظمة المتخذة تطبيقا له.
- الملاحقة في جرائم استغلال وإفشاء معلومات مميزة أو ترويج معلومات خاطئة أو مضللة تتعلق بصكوك أو أدوات مالية أو بمصدري هذه الصكوك والأدوات.

تداعيات فيروس كورونا الاقتصادية على العالم

إن ما شهده العالم خلال انتشار جائحة كورونا يبشّر بأيام صعبة آتية رغم البدء بعمليات التلقيح في العالم ولو بنسب متفاوتة والتي من المتوقع أن تأخذ حيز من الزمن ليس بقليل.

بحسب تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في نيسان ٢٠٢٠ تحت عنوان «كوفيد ١٩: تهديد للإستقرار المالي»، إن أزمة جائحة كورونا خلقت أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، فقد أدت الإجراءات الضرورية لاحتواء الفيروس الى إحداث هبوط اقتصادي قد يكون له تداعيات على الاستقرار المالي العالمي على المدى الطويل.

على صعيد الأسواق المالية، توجت الأزمة قفزات في فروق العائد وظهرت علامات الضغط في أسواق التمويل قصير الأجل بما في ذلك السوق العالمية للدولار الأميركي. ومع توتر الأسواق ارتفع التقلب بدرجة حادة فوصل في بعض الحالات الى مستويات لم نشهدها منذ الأزمة المالية العالمية. وللحفاظ على استقرار النظام المالي ودعم الاقتصاد العالمي لعبت البنوك المركزية في مختلف بلدان العالم خط الدفاع الأول بحيث أقدمت على تيسير السياسة النقدية الى حد كبير من خلال تخفيض أسعار الفائدة الأساسية وتقديم سيولة إضافية للنظام المالي عن طريق عمليات السوق المفتوحة.

وبحسب صندوق النقد الدولي أيضاً سيظل للبنوك المركزية دور حاسم في حماية استقرار الأسواق المالية العالمية والحفاظ على تدفق الائتمان الى الاقتصاد. لكن، يضيف التقرير، ان هذه الأزمة ليست مجرد أزمة سيولة انما تتعلق في الأساس بالملاءة في وقت أصبحت فيه قطاعات كبيرة في الاقتصاد العالمي في حالة توقف تام. ونتيجة لذلك، فان للسياسة المالية العامة دوراً حيوياً تؤديه، أهمية هذا الدور تخفيف أثر صدمة كوفيد ١٩ وضمان تعاف مطرد ومستدام بمجرد أن تصبح الجائحة تحت السيطرة.

تقييم أثر كوفيد ١٩ على المنطقة العربية

بحسب التقديرات الاولية لتداعيات كورونا فقد سجلت المنطقة العربية في عام ٢٠٢٠ مزيد من الخسائر كما ان اتساع رقعة هذا الوباء العالمي ينذر بخسائر اكثر

وبحسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) فمن المتوقع بأن تسجل معدلات النمو العالمي هبوطاً حاداً يقترب معه من حافة الركود. تجدر الإشارة الى أن الفترة الممتدة بين كانون الأول ومنتصف آذار ٢٠٢٠، تكبدت الشركات في المنطقة العربية خسائر فادحة في رأس المال السوقي بلغت قيمتها ٤٢٠ مليار دولار.
الخسائر التي سجلتها ثروة هذه الشركات تعادل نسبة ٨٪ من إجمالي ثروة المنطقة. أمام هذا الواقع تطرح أسئلة عديدة حول مدى تأثير الجائحة على مستقبل العمل المصرفي والأسواق المالية وتأثيرها على عمليات التحول الرقمي، مما يحتم تعزيز مفاهيم الأمن «السيبراني» Cyber Security لتأمين بيئة عمل سليمة مع التحولات القائمة وتشجيع تكيف العاملين وانخراطهم أكثر وأكثر مع التطورات وأنماط الأعمال المبتكرة.

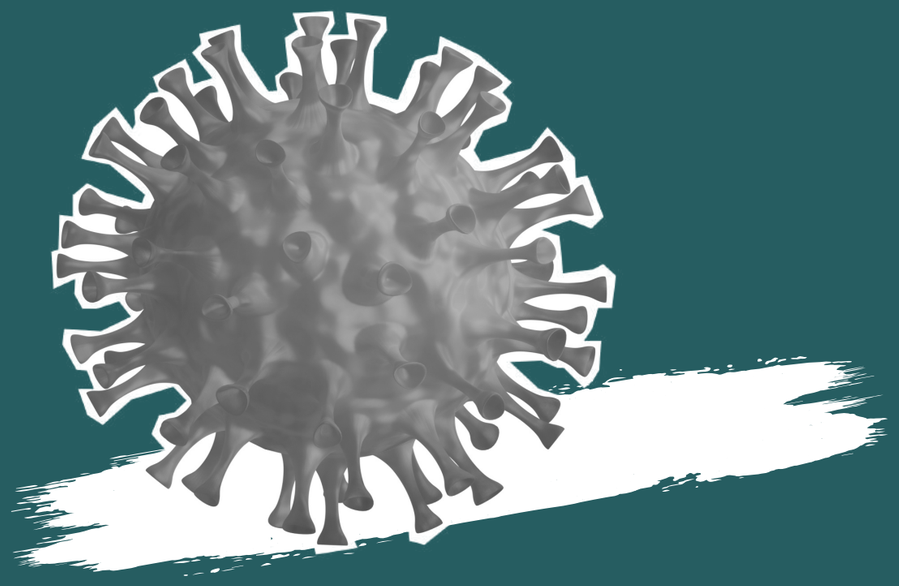

الفصل الثاني

نشاطات العام ٢٠٢٠

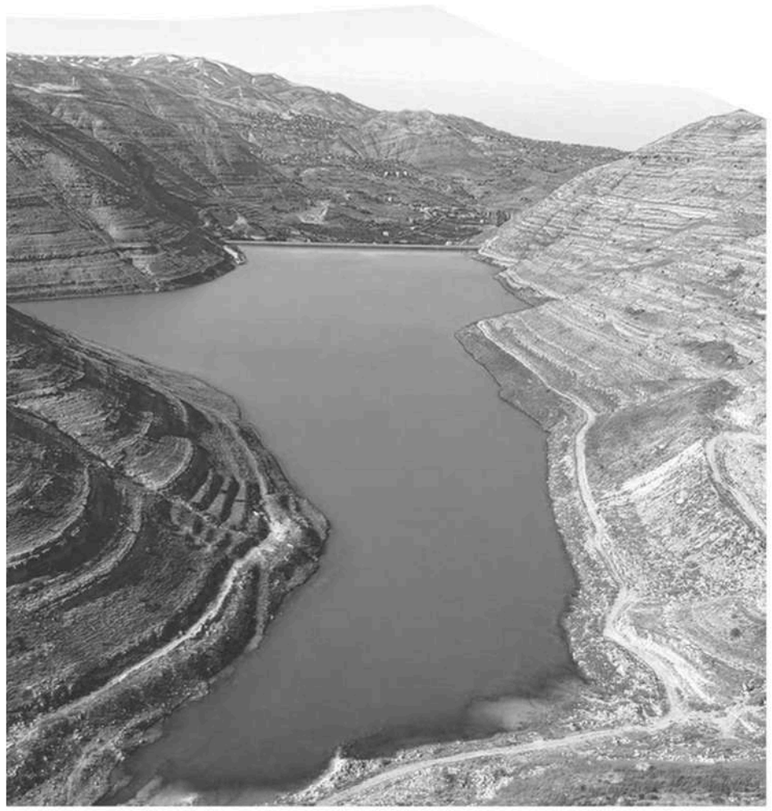

أهم نشاطات العام ٢٠٢٠

يعيش العالم أزمة مالية ناتجة عن جائحة كورونا تتزامن مع الأزمة الإقتصادية التي يعاني منها لبنان تحديدا. ففي ظل هذه التحديات المحلية والعالمية، واصلت هيئة الأسواق المالية دورها في مراقبة حركة الأسواق والحفاظ على استقرارها.

عملت هيئة الأسواق المالية جاهدة في العام ٢٠٢٠ على متابعة نشاطاتها على جميع الأصعدة، إن كان على الصعيد التنظيمي أو الرقابي أو حماية المستثمر.

لم يشهد هذا العام لقاءات مباشرة ومؤتمرات على غرار الأعوام السابقة، فقد استعضت عنها الهيئة بلقائات افتراضية على المنصات الالكترونية بهدف مواكبة المتغيرات والمستجدات المالية.

وتنفيذاً للخطة التي أعدتها هيئة الأسواق المالية بهدف تثقيف المستثمر والتي بدأت العمل عليها في السنوات الماضية، واصلت الهيئة برنامجها الخاص بالمحاضرات لدى الجامعات اللبنانية إضافة إلى حملات التوعية لحقوق وواجبات المستثمر على مواقع التواصل الاجتماعي.

فنظراً لتعذر اللقاءات المباشرة بسبب تفشي جائحة كورونا، قامت الهيئة بندوات افتراضية لتلامذة الجامعات عبر منصة «زوم» حيث تم عرض نشاط الهيئة التنظيمي والرقابي فضلاً عن تعريفهم على الأنظمة التطبيقية التي ترعى حقوق المستثمرين وواجباتهم، وتنظيم عمل الأسواق. كما واظبت الهيئة على نشر توجيهات وإرشادات على موقعها الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي بهدف تثقيف المستثمرين واطلاع الجمهور على الإعلامات الصادرة عن الهيئة والتي تنظم الأسواق المالية وتحمي المستثمر بشكل خاص.

على الصعيد الدولي، حافظت الهيئة على تواصلها مع الهيئات الرقابية لا سيما المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO والتي تشغل فيها صفة عضو مشارك منذ عام ٢٠١٦ ومع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية UASA ومع البنك الدولي لتطوير الأسواق المالية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

على المستوى التنظيمي والرقابي

مع تعيين مجلس إدارة جديد، وفي سياق استمرار سير العمل المؤسساتي، تابعت هيئة الأسواق المالية عملها الرقابي والتنظيمي لحماية وتشجيع الاستثمار في الأسواق المالية ووضع الأنظمة العامة للأسواق المالية بغية تنظيمها وتطويرها.

كما باشر الأعضاء الجدد فور توليهم الإدارة مراجعة الملفات التي كانت قيد المتابعة في المرحلة السابقة والعمل على الملفات الجديدة.

نبذة عن الأنظمة التطبيقية التي أطلقتها الهيئة
خلال الأعوام ٢٠١٦ - ٢٠٢٠

نظام سلوكيات العمل في الأسواق
Business Conduct
سلسلة ٣٠٠٠،
تشرين الثاني ٢٠١٦

تكمن أهمية نظام سلوكيات العمل في تحديد السلوك المتبع لدى المؤسسات والذي من شأنه تعزيز القدرة على حماية المستثمرين، وضمان عمل المؤسسات المرخص لها بنزاهة، ضمن آليات الإدارة السليمة والرقابة الفعالة. ويحدد النظام أيضا قواعد تعامل المؤسسات مع أموال وأصول الزبائن، كما يحدد المتطلبات اللازمة للإفصاح عن بعض التغييرات والأحداث لهيئة الأسواق المالية.

نظام سلوكيات السوق
Market Conduct
سلسلة ٤٠٠٠،
تشرين الثاني ٢٠١٦

يشير هذا النظام إلى معايير السلوك المطبقة على التداول من قبل الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات المالية. يعتبر هذا النظام بالغ الأهمية لسلامة عمل السوق، خاصة من ناحية تأمين أسواق عادلة وفعالة للتداول في الأوراق المالية في لبنان.

نظام عرض الادوات المالية على الجمهور
Offers of Securities
سلسلة ٦٠٠٠،
آب ٢٠١٧

يهدف هذا النظام إلى تحديد المتطلبات الخاصة بعرض الأدوات المالية المقدّمة للجمهور في لبنان، وتحديد أنواع عروض الأدوات المالية المعفية من المتطلبات المفروضة على العرض العام، وتحديد المتطلبات لتقديم عرض معفي للأدوات المالية.

نظام الترخيص والتسجيل
Licensing and Registration
سلسلة ٢٠٠٠،
كانون الثاني ٢٠١٧

يهدف هذا النظام الصادر عن مجلس إدارة الهيئة إلى تنظيم عمل المؤسسات العاملة في الأوراق المالية وترخيصه من قبل هيئة الأسواق المالية كما نص عليه القانون ٢٠١١/١٦١. وعلى غرار العمل المصرفي، تكمن أهمية « الترخيص والتسجيل « في حماية العملاء وضمان سلامة ومتانة المؤسسات الناشطة في أسواق رأس المال، بحيث تخضع المؤسسات المرخص لها لرقابة مستمرة من قبل الهيئة.

نظام قواعد الإدراج
Listing Rules
سلسلة ٧٠٠٠،
لم يصدر رسمياً بعد

يهدف هذا النظام إلى تحديد المتطلبات اللازمة للمصدر لطلب إدراج أدوات مالية في لبنان، وتحديد المتطلبات للحفاظ على إدراج الأدوات المالية، ومتطلبات الحفاظ على الأسس السليمة لحوكمة الشركات من قبل المصدرين المدرجين.

نظام هيئات الاستثمار الجماعي
Collective Investment Scheme
سلسلة ٨٠٠٠،
٢٤ كانون الثاني ٢٠١٩

يشمل هذا النظام إنشاء وتشغيل هيئات استثمار جماعي بما في ذلك هيئات إستثمار إسلامية في لبنان بموجب القانون رقم ٧٠٦ غير أنه لا يشمل استخدام هيئات الاستثمار الجماعي لغرض التسنيد بموجب القانون ٧٠٥، نظراً إلى أنه قانون منفصل يستخدم شكل الصندوق المشترك لأغراض أخرى. ويهدف هذا النظام إلى تنظيم عملية إقامة، وترخيص، وطرح وإدارة هيئات إستثمار جماعي والأنشطة المرافقة لها في لبنان، وإلى تحديد المتطلبات التي ترعى عمل مدراء هيئات الإستثمار الجماعي، وودعاء هيئات الإستثمار الجماعي ووكلاء التوزيع المعتمدين.

على الصعيد التنظيمي، فقد تابعت الهيئة في العام ٢٠٢٠ عملية إعادة تنظيم القرارات الصادرة سابقاً عن المجلس عبر الغاء بعضها وإعادة إصدارها ضمن الانظمة التطبيقية التي أصدرتها الهيئة تباعاً منذ ٢٠١٥، بحيث يصبح لكل عمل متعلق بالأسواق المالية مرجع قانوني من ضمن إحدى الأنظمة التطبيقية الصادرة عن هيئة الأسواق المالية.

وفي هذا المجال، أصدر مجلس الهيئة القرار رقم ٣٤ الذي يحدد لائحة مؤسسات الوساطة المالية المسجلة حسب الأصول الصادرة سنويا من قبل

قرار	التاريخ	المضمون
٣٤	٢٠٢٠/١١/١٠	لائحة مؤسسات الوساطة المالية المسجلة حسب الأصول الصادرة سنويا من قبل الهيئة

كما صدر عن مجلس الهيئة الإعلامات التالية:

إعلام رقم	التاريخ	المضمون
٦٥	٢٠٢٠/٥/١٩	تعديل نظام الترخيص والتسجيل في الأسواق المالية سلسلة ٢٠٠٠ ونظام عرض الأدوات الماليّة على الجمهور٦٠٠٠
٦٦	٢٠٢٠/٦/٣٠	إعتماد آلية سريعة لأخذ موافقة على عروض أدوات مالية
٦٧	٢٠٢٠/٩/٩	تعديل نظام عرض الأدوات المالية سلسلة ٦٠٠٠
٦٨	٢٠٢٠/١٠/١٤	ادراج اسم شركة 4T ش.م.ل. على لائحة مؤسسات الوساطة المالية
٦٩	٢٠٢٠/١٠/٢٧	شطب اسم شركة أكسيليس ترايدنغ ش.م.ل. عن لائحة مؤسسات الوساطة المالية

أما على الصعيد الرقابي، فقد قامت وحدة الرقابة على الأسواق الماليّة بسبعة وثلاثين تحقيقاً وواحد وعشرين عملية تدقيق على المؤسسات المرخصة التي تتداول بالأوراق الماليّة، كما قامت الوحدة بخمس متابعات تحقيق وسبع عمليات متابعة تدقيق.

كما قامت وحدة الأسواق المالية بمراجعة ودراسة ثلاثة وستين [٦٣] طلباً في العام ٢٠٢٠ تمحورت حول الطلبات المقدّمة من قبل المؤسسات المرخصة (شركات ماليّة، شركات وساطة ماليّة ومصارف) التي تناولت جوانب مختلفة، منها ما يتعلق بصناديق الاستثمار الجماعي وإصدار تراخيص أو تعديلها.

يبيّن الرسم البياني (أدناه) أنّ المراجعات الثلاثة وستون [٦٣] التي عالجتها الوحدة، كانت حول الطلبات المتعلّقة بصناديق الاستثمار التي شكّلت تسع طلبات [٩]، سبع طلبات [٧] متابعة ملفات متعلقة بطرح أدوات مالية جديدة، يتبعها [١] طلب متعلق بإصدار أو تسويق أسهم تفضيلية أو أسهم الاكتتاب الخاص، وسبع [٧] طلبات تعود إلى شهادات دين.

أما طلبات الترخيص أو تعديل رخصة مؤسسات وساطة مالية فكان مجموعها في العام ٢٠٢٠ أربعة طلبات [٤]، من ضمنها طلبين [٢] استكمال ملفات المصارف والمؤسسات المالية للحصول على ترخيص من هيئة الأسواق المالية، اما العدد الأكبر من الطلبات فكان متعلق بمراجعات مختلفة عددها خمسة وثلاثون [٣٥]من المجموع العام. تجدر الإشارة أنه لا طلبات متعلقة بإصدار المنتجات أو التعامل مع مراسلين جدد .

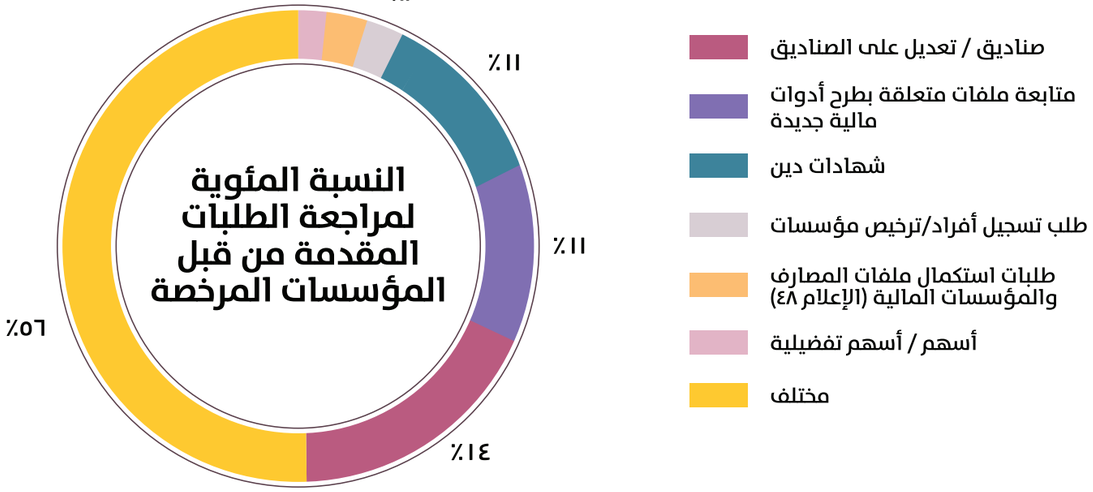

وعلى صعيد مجلس الهيئة، فتحصر به صلاحية وضع الأنظمة التطبيقية والتعليمات والتوجيهات العامّة الصادرة بمقتضى القانون ١٦١، ومنها الأنظمة المتعلقة بإنشاء البورصات وإدارتها، والأنظمة المتعلّقة بإنشاء وتسيير أعمال المؤسّسات التي تتعاطى الوساطة الماليّة وتوظيف أموال الجمهور، إضافة إلى وضع الأنظمة المتعلّقة بالأدبيات التي يتوجّب على مقدّمي الخدمات الماليّة ومستخدميها التقيّد بها وصلاحيّة الترخيص بإنشاء المؤسّسات والهيئات التي تتعاطى الوساطة الماليّة وتوظيف الأموال وعمليّات التسنيد على اختلاف أنواعها.

وانطلاقاً من مسؤوليّاته المذكورة أعلاه، عقد مجلس الهيئة خمسة عشر اجتماعاً في العام ٢٠٢٠، منها ٩ اجتماعات ضمت أعضاء المجلس الجديد المعينين في حزيران ٢٠٢٠، واتّخذ مجلس الهيئة منذ بداية العام ٢٠٢٠ أربعمائة وواحد واربعين [٤٤١] قراراً تنظيميّاً وإداريا.

وعملت الأمانة العامة لهيئة الأسواق المالية على متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الهيئة في العام ٢٠٢٠ والعمل على تطبيقها.

قرارات لطلبات خاضعة لنظام الترخيص والتسجيل في الأسواق المالية - مجموعة ٢٠٠٠	
ترخيص لمزاولة الأنشطة المتعلّقة بالأعمال الخاصة بالأدوات المالية	٤
توقف مؤسسة مرّخصة مؤقتا عن العمل/إلغاء ترخيص	١١
ترخيص نشاط	١
إلغاء ترخيص أحد الأنشطة	٢
استكمال الملف لدى هيئة الأسواق المالية/الالتزام بأحكام الإعلام رقم ٤٨	٢٩
التفرغ/التنازل عن أسهم	٧
زيادة رأسمال مؤسسة مرخصة	٤
تغيير عنوان مكاتب مؤسسة مرخصة	٣
تغيير مفوض المراقبة الخارجي	٢
تسجيل أشخاص للقيام بمهام منظمة	٧٣
توقّف أشخاص عن تأدية مهام منظمة	٤٨
قرارات لطلبات خاضعة لنظام قواعد العمل في الأسواق المالية- مجموعة ٣٠٠٠	
شكاوى/دعاوى عملاء	٢٧
إعفاء من موجب الالتزام ببعض بنود أنظمة الهيئة (٣٢٢١، ٣٣٠٨...)	٣
تكليف المهام إلى جهات خارجية	٢

قرارات لطلبات خاضعة لنظام السلوكيّات في الأسواق المالية - مجموعة ٤٠٠٠	
تبليغ عن عمليات لصالح شخص مطلع حكما على معلومات مميزة	٧
قرارات لطلبات خاضعة لنظام عرض الأدوات المالية في الأسواق المالية - مجموعة ٦٠٠٠	
تسويق/إصدار أدوات مالية	١٤
تصفية صناديق	٥
قرارات مرتبطة بأنظمة هيئات الاستثمار الجماعي في الأسواق المالية - مجموعة ٨٠٠٠	
الإخلال بشروط الاستثمار + تخطي نسبة الاقتراض	١٧
تعديل كتيب التعريف والنظام الداخلي العائد لهيئة الاستثمار/شروط وأحكام	٤
تقييم الأدوات المالية المملوكة من قبل هيئة الاستثمار الجماعي	٣
قرارات يحكمها القانون ١٦١	
متابعة قرارات مجلس هيئة الأسواق المالية	٢١
مذكرات/آليات/إعلامات	١٣
تعديل أنظمة هيئة الأسواق المالية	٨
طلب معلومات	٢
تقرير وحدة الرقابة على الأسواق المالية حول أوضاع المؤسسات المرّخصة	٦٤
تدقيق من قبل وحدة الرقابة على الأسواق المالية	١٢
الكشوفات المالية لعام ٢٠١٩	١٠
منصة التداول الإلكتروني	٣
قرارات أخرى	٤٢
مجموع القرارات	**٤٤١**

#	تاريخ انعقاد مجلس الهيئة
١	٧ كانون الثاني ٢٠٢٠
٢	٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠
٣	١٣ شباط ٢٠٢٠
٤	٣ آذار ٢٠٢٠
٥	١٧ آذار ٢٠٢٠
٦	١٩ أيار ٢٠٢٠
٧	١٦ حزيران ٢٠٢٠
٨	٧ تموز ٢٠٢٠
٩	٢٨ تموز ٢٠٢٠
١٠	٢٦ آب ٢٠٢٠
١١	١٥ أيلول ٢٠٢٠
١٢	٦ تشرين الأول ٢٠٢٠
١٣	٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٠
١٤	١ كانون الأول ٢٠٢٠
١٥	٢٢ كانون الأول ٢٠٢٠
المجموع	**١٥**

متابعة قرارات مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية للعام ٢٠٢٠

فيما يخص متابعة قرارات هيئة الأسواق المالية، إن تجاوب المؤسسات يقارب الـ ٩٩,٥٪ بحيث أن أكثر من ٧٦٪ من القرارات قد نفذّت، أو في طور المتابعة مما يعكس التزام المؤسسات المرخصة بالقرارات الصادرة عن الهيئة.

المتابعة	#	٪
منفّذة	٣٣٣	٧٥,٥١ ٪
قيد المتابعة	٦٣	١٤,٢٩ ٪
لم تتخط المهل المحددة	١٩	٤,٣١ ٪
معدل بقرار لاحق	١١	٢,٤٩ ٪
تم حفظها بطلب من المجلس	٩	٢,٠٤ ٪
تم تأجيل البحث بها من قبل المجلس	٤	٠,٩١ ٪
غير منفّذة (عدم تجاوب المؤسسة)	٢	٠,٤٥ ٪
المجموع	**٤٤١**	**١٠٠ ٪**

الجهات المقدمة للطلبات خلال العام ٢٠٢٠

الجهة	#	٪
الأمانة العامة	٨٣	٥٤,٩٧ ٪
مديرية الشؤون القانونية	١٥	٩,٩٣ ٪
وحدة الرقابة على الأسواق المالية	١٤	٩,٢٧ ٪
أعضاء مجلس هيئة الاسواق المالية المتفرغون	٩	٥,٩٦ ٪
لجنة الرقابة على المصارف	٦	٣,٩٧ ٪
مديرية الأمن والمراقبة والخدمات العامة	٦	٣,٩٧ ٪
لجنة مراقبة هيئات الضمان	٣	١,٩٩ ٪
مديرية الموارد البشرية والمالية	٣	١,٩٩ ٪
هيئة التحقيق الخاصة	٣	١,٩٩ ٪
سعادة حاكم مصرف لبنان	٢	١,٣٢ ٪
مديرية الأبحاث والاعلام	٢	١,٣٢ ٪
وحدة الامتثال في مصرف لبنان	٢	١,٣٢ ٪
مديرية الشؤون القانونية-مصرف لبنان	١	٠,٦٦ ٪
وحدة الرقابة على الأسواق المالية ومديرية الشؤون القانونية	١	٠,٦٦ ٪
اعضاء مجلس هيئة الاسواق المالية المتفرغون ووحدة الرقابة على الأسواق المالية ومديرية الشؤون القانونية	١	٠,٦٦ ٪
المجموع	**٤٤١**	**١٠٠ ٪**

نسبة القرارات الموجّهة إلى غير المؤسسات المرخّصة	**٣٤,٨٧ ٪**

ترتيب القرارات بحسب فئات المؤسسات المرخّصة

الجهة	#	٪
مصارف	١٤٨	٥١.٠٣ ٪
مؤسسات مالية	٧٠	٢٤.١٤ ٪
مؤسسات وساطة مالية	٥٦	١٩.٣١ ٪
مؤسسات مالية لا تزاول الأنشطة المتعلّقة بالأعمال الخاصة بالأدوات	١٢	٤.١٤ ٪
مؤسسات أخرى	٣	١.٠٣ ٪
مؤسسات قيد التأسيس	١	٠.٣٥ ٪
عدد القرارات الموجهة إلى المؤسسات المرخصة	**٢٩٠**	**١٠٠ ٪**

إن الجهة الأكثر مراسلة للهيئة بحسب الرسم البياني هي المصارف، بحيث بلغت نسبة الطلبات المقدمة ٥١ ٪ تليها المؤسسات المالية بنسبة ٢٤٪.

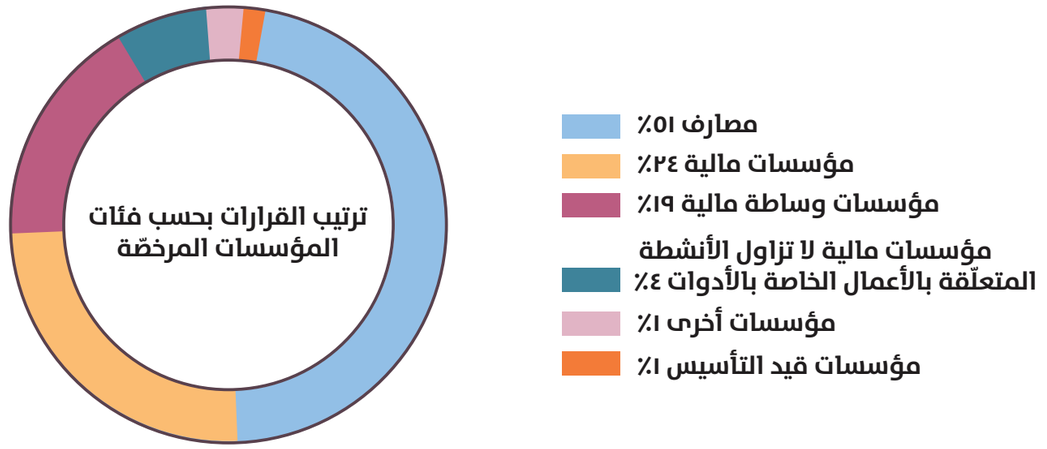

الأشخاص المسجلون لدى هيئة الأسواق المالية

تطبيقاً لنظام التسجيل والترخيص سلسلة ٢٠٠٠ الذي نظم عملية تسجيل العاملين في المؤسسات المرخصة للقيام بالوظائف المسجلة لدى الهيئة، فإن عدد الأشخاص المسجلين حتى نهاية العام ٢٠٢٠ قد بلغ ٦٧٧ شخص مسجل أي بنسبة (٧١٪) من مجمل عدد الطلبات، أما طلبات تعليق التسجيل فقد بلغت ٨١ شخصاً أي بنسبة (٨٪) من مجمل عدد الطلبات ، فيما طلب مجلس الهيئة إعادة تقديم ١٨٥ طلب تسجيل حتى العام ٢٠٢٠ أي بنسبة (١٩٪).

إن الوظائف الأربعة الأكثر تسجيلاً لدى الهيئة حتى العام ٢٠٢٠ هي التالية:

- **مسؤول إدارة المخاطر** بنسبة ٣٥٪ حيث تم تسجيل ٥ أشخاص في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ١٨٩ شخص في العام ٢٠١٩.
- **مندوب خدمة العميل** (مسؤول عن حساب العميل) بنسبة ٢٧,٦١٪ حيث تم تسجيل ٣٩ شخص في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ١٤١ شخص في العام ٢٠١٩.
- **المتداول** بنسبة ٨,٣٧٪ حيث تم تسجيل ٢٠ شخص في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٤ شخص في العام ٢٠١٩.
- **المدير التنفيذي** بنسبة ٦,٦٨٪ حيث تم تسجيل ١٠ أشخاص في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٢ شخص في العام ٢٠١٩.

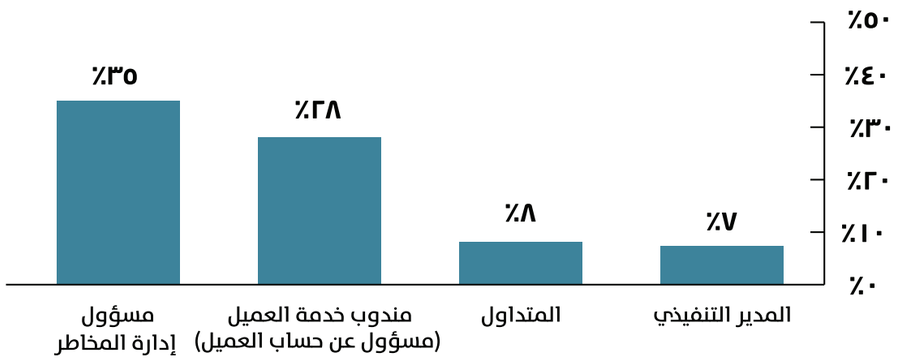

قرارات المجلس المتعلقة بالأشخاص المسجلين بحسب المؤسسة

المصارف

الرقم	المؤسسات المرخصة	موافقة	إعادة تقديم الطلب	تعليق تسجيل
١	فرنسبنك ش.م.ل.			
٣	بنك مصر لبنان ش.م.ل.	٤	٥	
٥	البنك العربي ش.م.ع	١٣		
١٠	البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.	١٥		٢
١١	البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.	١٣	١	٢
١٤	بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	٨٢	٧	٩
١٦	بنك فدرال لبنان ش.م.ل.	٥	٣	
١٩	بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل.	١		
٢٢	بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	٢٢	٦	٢
٢٧	بنك عوده للخدمات الخاصة ش.م.ل.	٣٢	٤	
٢٨	بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.			
٣٣	بنك عوده للأعمال ش.م.ل			
٣٤	المصرف التجاري السوري اللبناني ش.م.ل.			
٣٦	بنك الإعتماد الوطني ش.م.ل.	٥	٢	
٣٩	بنك بيبلوس ش.م.ل.	٢٠	٤	
٤٣	بنك التمويل ش.م.ل.			
٤٨	سرادار بنك ش.م.ل.	٢١	٢١	٥
٥٢	بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.	٣		١
٥٣	الاعتماد اللبناني ش.م.ل.	١٠	٣	
٥٦	بنك عوده ش.م.ل	٨٧	١٧	١
٥٨	فينيسيا بنك ش.م.ل.	٨		
٦٢	مصرف شمال أفريقيا التجاري ش.م.ل.	١١	٣	
٦٣	البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.	٩	١	
٦٨	الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان ش.م.ل.	١٠	١	١
٧٣	بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل.	١٧	١	
٧٥	بنك بيروت ش.م.ل.	١٤	١	
٩٠	البنك العربي الافريقي الدولي	٢		
٩٢	بنك الامارات ولبنان ش.م.ل	٠		
٩٣	بنك بيمو ش.م.ل	١٦	٢	٣
٩٤	بنك لبنان والخليج ش.م.ل.	١٩		٢
٩٨	سيدروس بنك ش.م.ل			
١٠١	بنك الموارد ش.م.ل.	٦	١	٥
١٠٨	فرست ناشونال بنك ش.م.ل.			
١١٠	بنك مياب ش.م.ل	٥	٤	
١١١	بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل.	٢٩	٥	٦
١١٣	بنك البحر المتوسط للاستثمار ش.م.ل.	١		
١١٤	بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار ش.م.ل.	١	١	
١١٨	البنك العربي (سويسرا) لبنان ش.م.ل	١٤	٣	١
١٢١	فرنسبنك للأعمال ش.م.ل.			
١٢٣	بنك بيبلوس للأعمال ش.م.ل			
١٢٥	بيت التمويل العربي ش.م.ل (مصرف إسلامي)	١	٤	
١٢٧	بنك بلوم للتنمية ش.م.ل			١٠
١٢٩	«إف. إف. إي» ش.م.ل. (مصرف متخصص)	١٤	١	
١٣٠	بنك بيروت للاستثمار ش.م.ل			
١٣٣	بنك سي. أس. سي ش.م.ل.			
١٣٥	بنك انتركونتيننتال لبنان للاستثمار ش.م.ل.	٤		١
١٣٦	بنك قطر الوطني (شركة مساهمة عامة قطرية)	٤		
١٣٧	سيدروس إنفست بنك ش.م.ل	٧	١٥	١
١٣٩	لي بنك ش.م.ل (ليفنت إنفستمنت بنك)	٧		
١٤١	بنك الاستثمار ش.م.ع (شركة مساهمة عامة)			
١٤٢	لوسيد انفستمنت بنك ش.م.ل	٣		

المؤسسات المالية

١	المؤسسة المالية العربية ش.م.ل.	٨	٣	٤
٨	شركة لبنان المالية ش.م.ل.	٦		
٩	بيمو سيكيوريتايزيشن ش.م.ل.	٦	١	
١٠	فيدوس ش.م.ل.	١٣	٦	٤
١١	كابيتال انفستمنت سرفيسز ش.م.ل.	٣		
١٢	شركة ليبانون انفست ش.م.ل.	١		
١٤	ليبانو فرانسيز فينانس ش.م.ل.	٣		٢
١٩	FNB Capital ش.م.ل.	٤	٢	١
٢٦	شركة الاعتماد المالي ش.م.ل.	٤	٥	
٣٢	كراديت تراست ش.م.ل			
٤٠	الاعتماد المالي إنفست ش.م.ل.	٤	١	
٤٢	كريدي سويس (لبنان) فينانس ش.م.ل	٦	٢	٦
٤٣	«انفستا» فاينشال بلاننغ سرفيسز ش.م.ل.			
٤٤	ك.أ. أندوسويس سويسرا (لبنان) ش.م.ل.	٨		
٥٨	مور كابيتال ش.م.ل.	٣	٧	
٦٢	اكسيليس فاينس ش.م.ل.	٣	٢	
٧٠	أوبتيموم إنفست ش.م.ل.	٥		١
٧٢	سي سي انفستمنت ش.م.ل			

مؤسسات الوساطة المالية

١	جوليوس بير (ليبانون) ش.م.ل	١٦		٥
٥	الشركة العربية الدولية للإنماء والاستثمار ش.م.ل			
٨	شركة بيروت للوساطة المالية ش.م.ل	٤	٣	
١٣	شركة ليبانيز ديلرز ش.م.ل			
١٥	رويال فاينانشيلز ش.م.ل	٦		
١٦	ماستر كابيتال غروب ش.م.ل			

١٧	شركة الدقة للإشتثمار والوساطة المالية ش.م.ل	٣	٤	
٢٠	تراست كابيتال ش.م.ل	٥	٤	
٢٢	بلوم لإدارة الأصول ش.م.ل	٣		
٢٣	برودغايت أدفايسرز ش.م.ل	٥	٦	١
٢٤	أر.أم. لإدارة الثروات الخاصة ش.م.ل	٢		
٢٥	كابيتال إي ش.م.ل	٢	٤	
٢٦	أمانة كابيتال ش.م.ل	٢	١٢	
٢٧	أيش. أس. بي. سي. فينانشيل سيرفيزيز (لبنان) ش.م.ل	٨	١	
٢٨	سرادار فاميلي أوفيس (أس . أف. أو) ش.م.ل	١	٥	
٢٩	فالبري كابيتال ش.م.ل	٧		١
٣٠	شناندووا كنسلتينغ ش.م.ل			
٣٢	4T ش.م.ل	١	١	
	المجموع	٦٧٧	١٨٥	٨١

قرارات المجلس فيما يتعلق بطلبات التسجيل لدى الهيئة حتى العام ٢٠٢٠

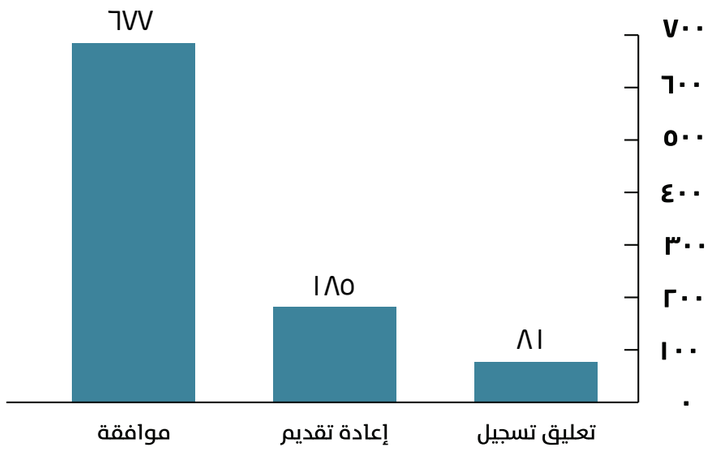

أعمال الهيئة على المستوى الإداري

وفي إطار حسن سير الأعمال لدى الهيئة وحماية أنظمتها ومعلوماتها، تعمل مديرية المعلوماتية على تطوير الأمان المعلوماتي بشكل دوري ودائم وذلك عبر تحسين وتطوير آليات العمل المتبعة بما يتناسب مع حجم المخاطر التي تواجهها الهيئة. وفي هذا السياق، ولتفادي أي مخاطر على شبكات الهيئة الداخلية، بات مركز العمليات الأمنية على الشبكات (Security Operations Center) ومركز مراقبة الشبكات (Network Operations Center) يعملان على مدار الساعة لاكتشاف المخاطر المعروفة (Known Risks) وغير المعروفة (Zero Day Attacks) التي تتم على أنظمة المعلوماتية بكافة أنواعها والعمل على ضبطها بسرعة وذلك للحد من المخاطر التي قد تنتج عنها. كما قامت المديرية المعلوماتية بالاستجابة لمتطلبات العمل الجديدة التي فرضتها جائحة كورونا وذلك بإتاحة خدمة العمل من المنزل لجميع العاملين مع الحفاظ على نفس المستوى من الخدمات والأمان. كما قامت المديرية بتدريب موظفي الهيئة من أجل تحسين مستواهم التقني وتدريبهم على استخدام الخدمات الجديدة.

بعدما كانت مديرية الأبحاث والإعلام قد أطلقت مشروع انشاء قاعدة بيانات الكترونية للأشخاص المسجلين لدى الهيئة في العام ٢٠٢٠، وفي إطار تطوير العمل وتنظيم بيانات المؤسسات المرخصة، باشرت الأمانة العامة بعد تكليفها متابعة ملف التسجيل من قبل مجلس الهيئة رسمياً، العمل وبالتعاون مع مديرية المعلوماتية على تطوير قاعدة بيانات مُوَحّدة للمؤسسات المرخصة والأشخاص المسجلين تسمح للوحدات والمديريات بالحصول على المعلومات كافة في هذا المجال كما تسمح للأمانة العامة بمتابعة أوضاع الأشخاص المسجلين ومسارهم المهني وانتقالهم بين المؤسسات المرخصة داخل لبنان وخارجه، تنظيما للسوق وحماية للمستثمر.

ومن ناحية أخرى، تمّ تكليف الأمانة العامة بتطبيق المذكرة رقم ٣٧ المتعلقة بالإمتثال ومكافحة تمويل الإرهاب. وقد وضعت بدورها آلية لتطبيق هذه المذكرة بالتعاون مع وحدة الامتثال لدى مصرف لبنان، مما يشكّل مدماكاً صلباً في مكافحة تمويل الإرهاب عبر هيئة الأسواق المالية.

على مستوى شؤون الموظفين

حل العام ٢٠٢٠ ومعه صعوبات اقتصادية كبيرة على صعيد العالم عموماً وعلى صعيد لبنان خصوصاً، بالإضافة الى فيروس كورونا المستجد الذي حد من عمل كافة المؤسسات اللبنانية. فالإجراءات التي اتخذت من منع سفر ومنع التجمعات وإغلاق المؤسسات أدت إلى تأجيل أو إلغاء معظم الدورات التدريبية والمؤتمرات، مما أثر على دور مديرية الموارد البشرية لدى هيئة الأسواق المالية التي كانت تعمل منذ تأسيس الهيئة، وبالتنسيق مع رؤساء الوحدات الإدارية على تدريب وتطوير الموظفين من خلال المشاركة في دورات تدريبية إقليمية ودولية بالإضافة إلى عدد من الدورات المحلية وذلك بالتعاون مع أبرز المحاضرين والمؤسسات التدريبية في لبنان.

في ظل هذه الأوضاع الصحية القاهرة، قامت مديرية الموارد البشرية في هيئة الأسواق المالية بدورها في نشر التوعية بين الموظفين من خلال الارشادات الوقائية اللازمة للحد من انتشار الوباء، كما وتابعت أوضاع الموظفين الصحية بدقة. ولضمان بيئة صحية سليمة قامت المديرية بإجراء الفحوصات اللازمة لجميع الموظفين للحد من تفشي الوباء والتزمت بتوجيهات وزارة الصحة العامة في التعامل مع المصابين. التزاماً بالقرار الرسمي بالإقفال العام، وحرصاً منها على استمرارية العمل في الوقت عينه، ارتقت مديرية الموارد البشرية اتباع سياسة العمل عن بعد لموظفي الهيئة.

أما على صعيد التوزيع الجندري لموظفي الهيئة، فإن عدد المستخدمين الذكور قد فاق عدد المستخدمات في العام ٢٠٢٠ بنسبة ٥٢٪ ذكور لـ ٤٨٪ اناث، كما يظهر في الجدول ادناه.

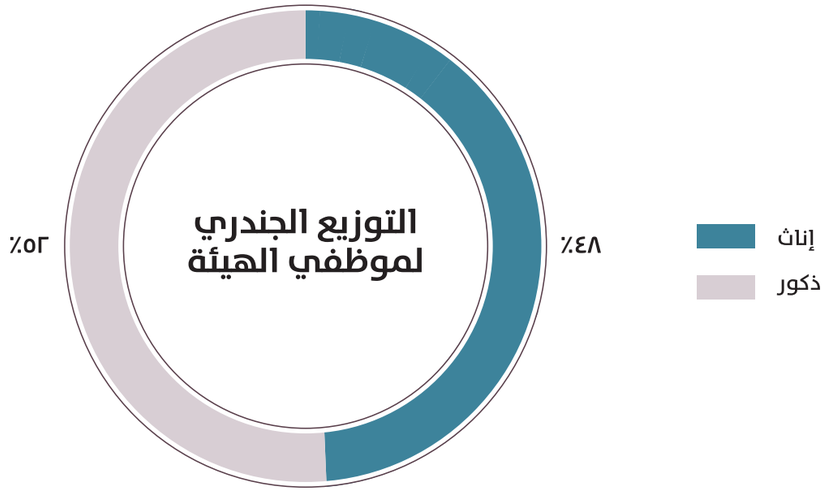

أما من ناحية خبرة الجهاز البشري فإن النسبة الأكبر هي لأصحاب الخبرة الطويلة في طبيعة عمل الأسواق، إذ تبلغ نسبة الموظفين ذوي الخبرة التي تفوق إحدى عشرة سنة حوالي الـ ٧٣٪ من المجموع العام للموظفين.

سنوات الخبرة لدى موظفي الهيئة

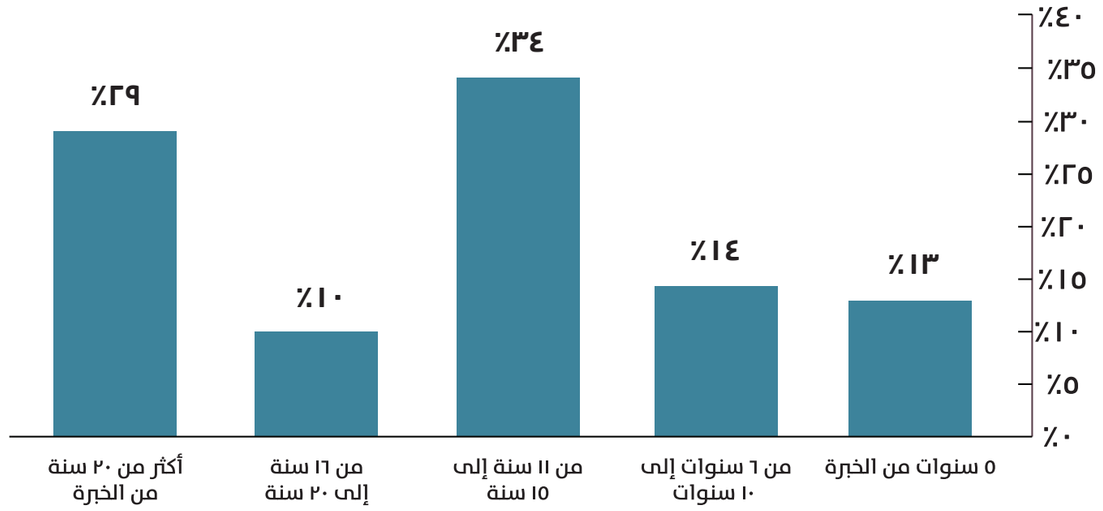

التحصيل العلمي لموظفي الهيئة

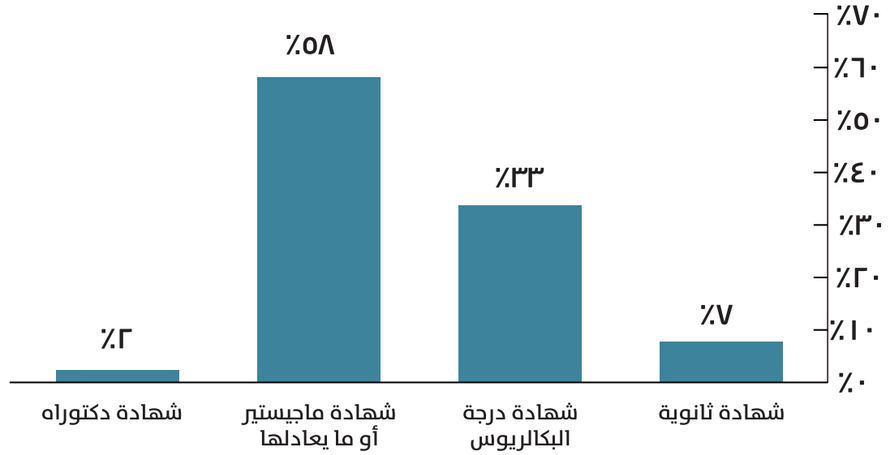

التواصل مع الجمهور

تنفيذاً لاستراتيجية الهيئة في إرساء ثقافة أسواق مالية ناشطة وآمنة ونسج سياسة تعريفية وتطويرية لقطاع الأسواق المالية في القطاع المالي والجامعات اللبنانية على اختلافها، تابعت الهيئة تعاونها مع مؤسسات مالية وتربوية من القطاع الخاص، حيث قام ممثلون عن مديرية الأبحاث والإعلام ومديرية الشؤون القانونية بإجراء محاضرات افتراضية لطلاب الجامعات عبر تقنية زوم.

وفي هذا السياق، تعاونت هيئة الأسواق المالية وبنك لبنان والمهجر للأعمال- Blominvest- في تنظيم مسابقة البورصة الافتراضية الجامعية عن العام ٢٠٢٠ حيث شارك في المسابقة عدد كبير من الطلاب الجامعيين تسابقوا على لقب «أفضل متداول» من بين ١٥ جامعة لبنانية، وكان قد قدم كل من المشاركين عرضه وأفكاره لاستراتيجيات التداول في البورصات العالمية بحسب المعايير العلمية المعتمدة. ونظراً للظروف السائدة آنذاك تشكلت لجنة تحكيم عن بعد تضمنت كل من السادة وليد قادري - عضو مجلس إدارة تنفيذي في هيئة الأسواق المالية، طارق ذبيان - مدير الأبحاث والاعلام في هيئة الأسواق المالية، مروان أبو خليل - بنك لبنان والمهجر للأعمال، بشارة برديل - بنك لبنان والمهجر للأعمال و شادي عطاالله - بنك لبنان والمهجر للأعمال.

وأيضا في اطار التواصل مع الجمهور، قدمت الأمانة العامة محاضرة ضمن برنامج تدريب الطلاب الجامعيين في مصرف لبنان حيث تم تسليط الضوء على الأسواق المالية ودور الهيئة لجهة مراقبة هذه الأسواق وتنظيمها.

لتطوير التقارير الصادرة عن مديرية الأبحاث والإعلام ، أجرت المديرية في العام ٢٠٢٠ استفتاء داخلي شمل أعضاء مجلس الإدارة والمدراء والموظفين حول التقارير اليومية والدورية التي تقوم بتحضيرها المديرية والتي يتم نشر بعضها على الموقع الخاص بالهيئة. هدف هذا الاستفتاء الى تحديد المواضيع الأكثر أهمية بالنسبة للقارئ والطريقة الأسلم لعرضها عليه لتعزيز التواصل مع الجمهور والعاملي في القطاع المالي اللبناني.

تشمل التقارير المعدة من مديرية الأبحاث والإعلام حركة الأسواق المالية في لبنان وإعداد البيانات الخاصة بالحركة على بورصة بيروت ونشر المؤشر الخاص بها Market Value Weighted Index كما البيانات الإحصائية المتعلقة بصناديق الاستثمار الجماعي والأدوات المالية المركبة وغير المركبة لدى المؤسسات المالية وشركات الوساطة المالية والمصارف، إضافة إلى نشرة إخبارية يومية حول أبرز مقالات الصحف المحلية والدولية.

كما قامت مديرية الأبحاث والإعلام بتحضير استفتاء موجه للشركات التي كانت قد عبرت عن رغبتها في ادراج أسهمها على منصة التداول الالكتروني بحيث تركزت الأسئلة على استعداد وجهوزية الشركات ورؤيتها لمستقبل العمل في إطار التطورات التي عصفت بالبلاد عام ٢٠٢٠، مع زاوية مختصة تدعو من خلالها تقديم اقتراحات للهيئة تحاكي مطالبها المستجدة إن وجدت. تجدر الإشارة إلى أن هذا الاستفتاء لم يوزع بعد نظراً للأوضاع العامة التي طغت على الاقتصاد اللبناني وتأثيرها على القطاع الإنتاجي في لبنان.

ومن جهة ثانية، وبالاستناد إلى أهمية المراسلات التي تتلقاها هيئة الأسواق المالية عبر خدمة البريد الالكتروني والتي تتضمن التقارير المطلوبة من المؤسسات الخاضعة لإشراف الهيئة فضلاً عن الشكاوى والاستفسارات، فقد بلغ عدد الرسائل الالكترونية الصادرة والواردة ٢٣٨,٤٨ توزعت شهرياً على الشكل التالي:

الرسائل الالكترونية الصادرة والواردة

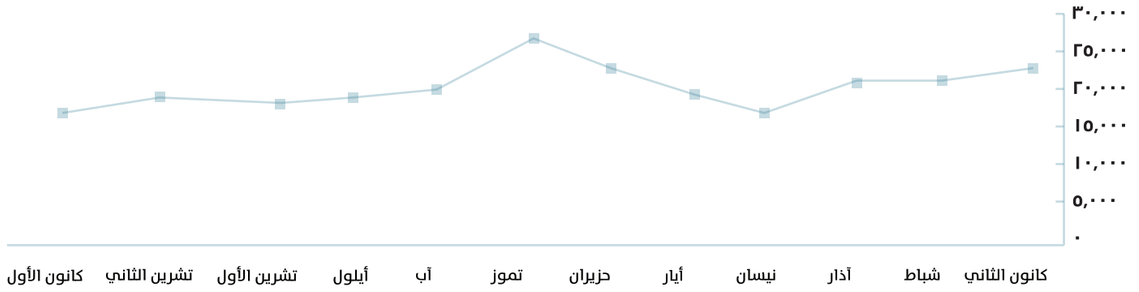

الشهر	عدد المراسلات
كانون الثاني	٢٣,٤٨٦
شباط	٢٠,٦١٥
آذار	١٩,٦٣٤
نيسان	١٥,٦٠١
أيار	١٨,٥٢١
حزيران	٢١,٩٧٤
تموز	٢٠,٠٣٠
آب	٢٥,٧٧٥
أيلول	١٩,٥٩٣
تشرين الأول	١٨,٤٣٢
تشرين الثاني	١٨,٣٩٤
كانون الأول	١٦,٤٢٦
المجموع	**٢٣٨,٤٨١**

أما بالنسبة للموقع الإلكتروني للهيئة، فقد بلغ إجمالي زائري صفحة الهيئة الالكترونية www.cma.gov.lb ٢٤,٠٨٧ في العام ٢٠٢٠، منهم ٤٢٪ تصفحوا موقع الهيئة لأول مرة، حيث تم مطالعة ١١١,٨٣٦ صفحة. فقد سجلت الصفحة الخاصة بالقوانين والأنظمة والتعاميم أكبر نسبة تصفح حيث بلغ العدد ٢٤,٧١١ يليها الصفحة الخاصة بتثقيف المستثمر حيث بلغ العدد ١٧,٧٥٥ زيارة. تجدر الإشارة أن الأشخاص الذين يزورون الموقع الالكتروني أغلبهم من لبنان بنسبة ٥٧,٢٪ يليها الولايات المتحدة بنسبة ١٥,٣٪ ثم المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة بنسبة ٣,٩٪كما يظهر في التوزيع الجغرافي التالي.

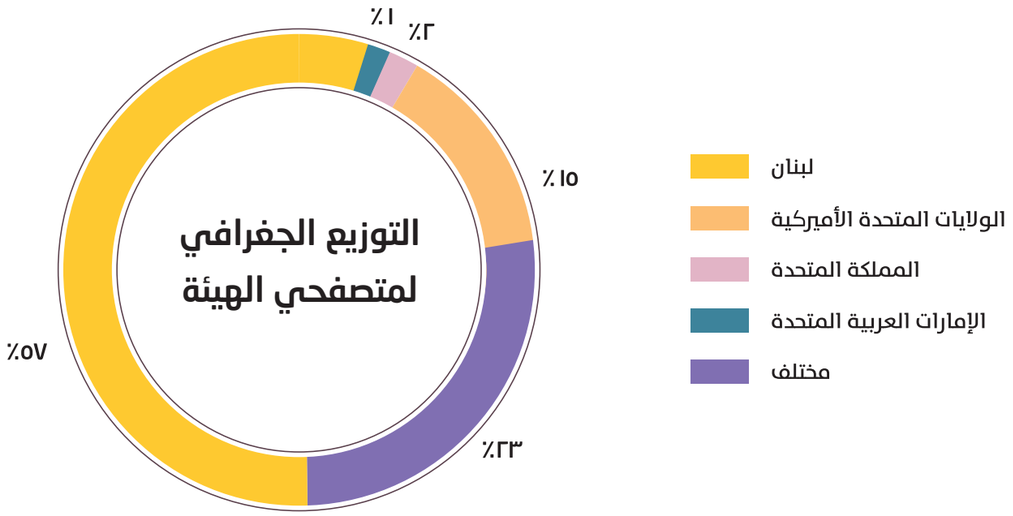

www.cma.gov.lb

مذكرات التفاهم

لائحة بالاتفاقيات الموقعة منذ إطلاق عمل هيئة الأسواق المالية حتى العام ٢٠٢٠

#	التاريخ	البلد	الهيئة
١	٢٠١٤/٥/٥	فرنسا	هيئة الأسواق المالية
٢	٢٠١٤/١١/٢٥	جمهورية مصر العربية	الهيئة العامة للرقابة المالية
٣	٢٠١٤/١٢/١٥	قطر	هيئة تنظيم مركز قطر للمال
٤	٢٠١٥/٦/١	تونس	هيئة السوق الماليّة
٥	٢٠١٥/١٢/١	الإمارات العربية المتحدة	السلطة التنظيميّة للخدمات الماليّة
٦	٢٠١٦/٢/٢٩	الإمارات العربية المتحدة	هيئة الأوراق المالية والسلع
٧	٢٠١٦/٥/٣٠	ألمانيا	هيئة الرقابة الألمانية
٨	٢٠١٧/١/٢٤	روسيا الاتحادية	البنك المركزي للاتحاد الروسي
٩	٢٠١٧/٣/٧	سلطنة عُمان	الهيئة العامة لسوق المال
١٠	٢٠١٧/٦/١٣	الجمهورية اللبنانية	لجنة الرقابة على هيئات الضمان
١١	٢٠١٧/٩/١٩	الإمارات العربية المتحدة	سلطة دبي للخدمات المالية
١٢	٢٠١٨/٨/٢٨	جمهورية قبرص	هيئة الأوراق المالية والبورصات القبرصية
١٣	٢٠١٩/٩/٥	جمهورية الموريشيوس	لجنة الخدمات المالية الموريشيوسية FSC

مالية «هيئة الأسواق»

بلغت النفقات الفعلية للهيئة لعام ٢٠٢٠ حوالي ١٧,٠٣٤ مليار ليرة لبنانية حيث شكلت النفقات الجارية حوالي ٩٣ ٪ من المجموع العام. خصص الجزء الأكبر من هذه النفقات لدفع أعباء الموظفين التي تتضمّن الأجور وملحقاتها.

لائحة نفقات وموازنة الموجودات الثابتة المادية للعام ٢٠٢١

(ملايين الليرات)

	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول	مجموع	موازنة عام ٢٠٢١	النفقات الفعلية لعام ٢٠٢٠
المجموع الاجمالي	**٧٩٤**	**١,٢١٦**	**١,٥٨٩**	**١,٦٥٨**	**١,٤٨٩**	**٤,٢٩٤**	**١,٩٢٢**	**١,٨٦٥**	**٢,٠٢١**	**١,٣٩٤**	**٩٦٠**	**٢,١٥٦**	**٢١,٣٥٩**	**١٧,٠٣٤**	
النفقات الجارية	**٧٧١**	**١,١٨١**	**١,٤٧٩**	**١,٦١٠**	**١,٤٤٦**	**٤,١٢٨**	**١,٧٣٠**	**١,٨١١**	**١,٩٢١**	**١,٣٣٣**	**٩٣٢**	**٢,٠٣٢**	**٢٠,٣٦٣**	**١٥,٩٢٠**	
اعباء موظفين	٥٦٢	١,٠٤٦	١,٢٢٥	١,٥٢٣	١,٢٥٤	٢,٠٣٧	١,٣٥٨	١,٣١٢	١,٥٩٨	٧٤٢	٦٩٦	١,٥٢٥	١٤,٨٧٩	١٢,٩٠٣	
اعباء أشغال عقارات	٨٦	٨٦	١١١	٢٨	٢٨	٢٩٤	٤٨	٢٤٠	٨٩	٢٦٠	٤٨	٢٨١	١,٥٩٩	٩٨٢	
اعباء مواد إستهلاكية	٤٥	٢١	٣٦	٢١	٢٧	٨٠	٩٢	٤١	٧٢	٥٢	٣١	٩١	٦١٠	٥٣٩	
مؤتمرات و هيئات دولية	٠	٠	٢٣	٠	٠	٠	٣١	٠	٠	٥٠	٠	٠	١٠٤	٧٢	
إتصالات	٤	٤	٦	٥	٦	٧	٧	٧	٧	٧	٧	١٢	٨٠	٧٢	
اعباء خدمات و تجهيزات إدارية	٥٣	٤	٤٨	٧	١٠٧	١,٦٧٨	١٢٩	١٨١	١٢٤	١٩١	١١٩	٩١	٢,٧٣٣	١,٠٨٢	
عقود استشارية	٢٠	٢٠	٣٠	٢٦	٢٥	٣١	٥٥	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣٥٩	٢٧٠	
الإحتياطي العام النظامي	**٢٣**	**٣٥**	**٤٤**	**٤٨**	**٤٣**	**١٢٤**	**٥٢**	**٥٤**	**٥٨**	**٤٠**	**٢٨**	**٦١**	**٦١١**		
النفقات الرأسمالية	**٠**	**٠**	**٦٤**	**٠**	**٠**	**٤١**	**١٤٧**	**٠**	**٤١**	**٢٠**	**.**	**٦١**	**٣٧٣**	**١,١١٤**	
الإحتياطي العام النظامي	**٠**	**٠**	**٢**	**٠**	**٠**	**١**	**٤**	**٠**	**١**	**١**	**٠**	**٢**	**١١**		

الفصل الثالث

حركة الأسواق المالية في لبنان

بورصة بيروت

	مالي	غير مالي
اسم الشركات المدرجة	البنك اللبناني للتجارة	سوليدير
	بنك عوده	شركة رسامني يونس
	بنك بيروت	شركة الترابة اللبنانية هولسيم
	بنك بيبلوس	شركة الاسمنت الابيض
	بنك بيمو	
	بنك لبنان و المهجر	
الإجمالي	٦	٤

(الجدول رقم ١)

يبلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة بيروت ١٠، موجودة في الجدول رقم (١) أعلاه، إلى جانب عدة أدوات مالية يتم التداول بها. انخفضت القيمة السوقية لبورصة بيروت بنسبة ١٤,٨٦٪ في آخر سنة ٢٠٢٠ لتصبح ٦,٥ مليار دولار أميركي مقابل ٧,٦ مليار دولار أميركي في آخر يوم تداول من العام ٢٠١٩. تم شطب أسهم أولوية بنك بيروت ٢٠١٤، ليصبح عدد الأسهم قيد التداول ٢٦.

تطور المعدل الشهري لمؤشر الأسهم المدرجة في بورصة بيروت من سنة ٢٠١٦-٢٠٢٠

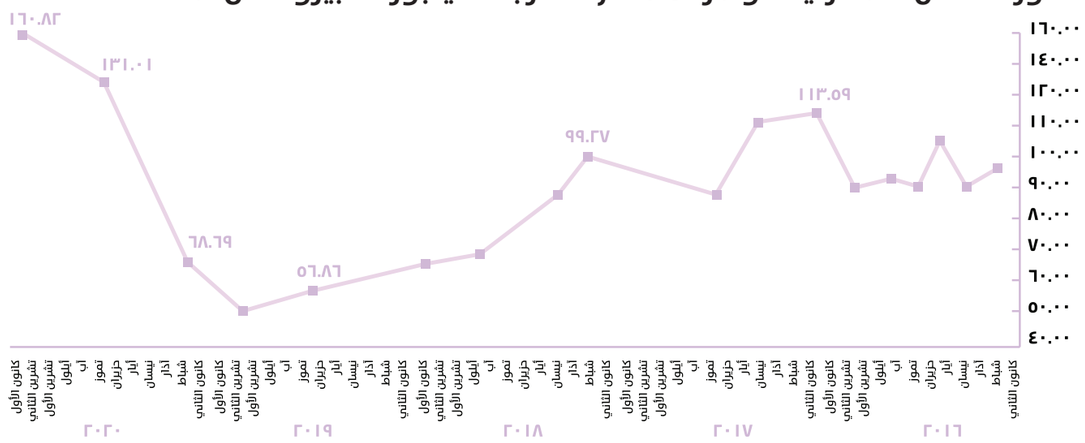

تطور المعدل الشهري لمؤشر المصارف في بورصة بيروت من سنة ٢٠١٦-٢٠٢٠

(الجدول رقم ٢)

يقدم الجدول رقم (٢) صورة واضحة عن المعدل الشهري لمؤشر القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة بيروت جنباً إلى جنب مع المعدل الشهري لمؤشر القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة بيروت خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠. أظهر معدل مؤشر القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة بيروت خلال كانون الأول ٢٠٢٠ تقدماً بنسبة ٢٠٩,٨٨٪ إذ أقفل على معدل ١٦٠,٨٢ نقطة مقابل ٥١,٩٠ نقطة في كانون الأول ٢٠١٩.

أما معدل مؤشر القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة بيروت فسجل تراجعاً خلال كانون الأول ٢٠٢٠ بنسبة ٤٥,٧٩٪، إذ أقفل على معدل ٢٥١,٥٢ نقطة مقابل ٤٦٣,٩٩ نقطة في كانون الأول ٢٠١٩، مما انعكس سلباً على القيمة السوقية الاجمالية لبورصة بيروت في العام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام الفائت.

ملخص تقرير السوق	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
عدد العمليات على السوق	١٠,٩٣٩	١٠,٧٥٩	٨,٧٩٠	٥,٧٣٢	٩,٥٤٤
كمية الأسهم المتداولة	١١٩,٧٤٥,٢٢٨	٨٥,٩١٩,٠٩٣	٨٩,٨٧٩,٧٠١	٣٤,٩٨٦,٧٣٥	٤٧,١٢٩,٨٣٠
قيمة الأسهم المتداولة ($)	٩٦٣,٨١٤,١٩١	٧٤١,٧٥٣,٠١٤	٦٣٢,٨٤٢,٣٧٢	٢١٨,٣٠٣,٢٩٠	٢٤٩,٧٢٧,٣٥٣
متوسط القيمة لكل يوم تداول ($)	٣,٩٨٢,٧٠٣	٣,١١٦,٦٠٩	٢,٦٨١,٥٣٥	١,١٢٨,٦٦٩	١,٠٥٨,١٦٧
حجم متوسط لكل يوم تداول	٤٩٤,٨١٥	٣٦١,٠٠٥	٣٨٠,٨٤٦	١٠٩,٣٣٥	٤٩٣,٨١٨
القيمة/الكمية	٨	٨.٦٣	٧.٠٤	٦.٢٤	٤,٩٣
عدد أيام التداول	٢٤٢	٢٣٨	٢٣٦	٢٢١	٢٣٦
سيولة السوق	**٢٠١٦**	**٢٠١٧**	**٢٠١٨**	**٢٠١٩**	**٢٠٢٠**
نسبة الدوران في التداول= Turnover Ratio قيمة التداول السنوية/معدل القيمة السوقية السنوية	٨.٥٧٪	٦.٣٥٪	٥.٩٨٪	٢.٦١٪	٣.٧٦٪
نسبة الأسهم الحرة	١٠٠.٠٧٪	٩٩.٣٧٪	٩٩.٢٨٪	٩٦.٧٦٪	٩٨.١٥٪
حجم السوق	**٢٠١٦**	**٢٠١٧**	**٢٠١٨**	**٢٠١٩**	**٢٠٢٠**
إجمالي عدد الأدوات المالية	٣٠	٢٩	٢٨	٢٧	٢٦
إجمالي عدد الشركات المدرجة	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
متوسط القيمة السوقية في السنة الحالية (مليون دولار أميركي)	**١١,٢٤٨**	**١١,٦٧٢**	**١٠,٥٨٨**	**٨,٣٧٥**	**٦,١٧٢**

(الجدول رقم ٣)

يقدم الجدول رقم (٣) ملخص حول الحركة على بورصة بيروت، حيث يشير إلى ارتفاع كمية الأسهم المتداولة في العام ٢٠٢٠ بنسبة ٦٦,٥٠٪ لتسجل تداول ٤٧,١٢٩,٨٣٠ سهماً مقابل ٣٤,٩٨٦,٧٣٥ سهماً في أخر سنة ٢٠١٩ .

أما قيمة الأسهم المتداولة فقد ارتفعت بنسبة ١٤,٣٩٪ عند إقفال التداول في أخر كانون الأول ٢٠٢٠ حيث بلغت قيمة الأسهم ٢٥٠ مليون دولار أميركي مقابل ٢١٨ مليون دولار أميركي في الفترة نفسها من العام ٢٠١٩. اما عدد العمليات على السوق في سنة ٢٠٢٠ فكانت ٩,٥٤٤ عملية مقابل ٥,٧٣٢ في نهاية عام ٢٠١٩، أي بارتفاع يقارب الـ ٦٦,٥٠٪.

الأدوات المالية المركبة وغير المركبة

سجل عدد المكتتبين في الأدوات المالية المركبة ١,٤٠٦ مكتتب نهاية العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٥,١٥٦ مكتتب في العام ٢٠١٩، أي بتراجع وصل إلى ٧٢.٧٣٪.
أما بالنسبة لقيمة الاكتتاب الاجمالية في شهر كانون الاول ٢٠٢٠ في الأدوات المالية المركبة فقد سجلت ٣١٠,٢٩٤,٥٨٣ دولار أميركي مقارنة بـ ٨٨١,٢٢٥,١١١ دولار أميركي في العام ٢٠١٩ ، أي بتراجع وصل الى ٦٤.٧٩٪.

فيما خص الأدوات المالية غير المركبة، سجل عدد المكتتبين ٦,٩٢٦ مكتتب نهاية العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ٧,٥١٩ مكتتب في العام ٢٠١٩، أي بتراجع وصل الى ٧.٨٩٪. أما قيمة الاكتتاب الاجمالية في شهر كانون الاول٢٠٢٠ في الأدوات المالية غير المركبة فقد شهدت أيضاً تراجعاً بنسبة ١٠.٩٤٪ بين العامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ من ٢,٩٣٣,٠٥٩,٣٤٢ دولار أميركي في العام ٢٠١٩ إلى ٢,٦١٢,١٦٦,٨١٢ دولار أميركي في العام ٢٠٢٠.

	عدد المكتتبين		نسبة التغيير	قيمة الاكتتاب		نسبة التغيير
	كانون الأول ٢٠١٩	كانون الأول ٢٠٢٠		كانون الأول ٢٠١٩	كانون الأول ٢٠٢٠	
أدوات مالية غير مركبة	٧,٥١٩	٦,٩٢٦	٪- ٧.٨٩	٢,٩٣٣,٠٥٩,٣٤٢	٢,٦١٢,١٦٦,٨١٢	٪- ١٠.٩٤
أدوات مالية مركبة	٥,١٥٦	١,٤٠٦	٪- ٧٢.٧٣	٨٨١,٢٢٥,١١١	٣١٠,٢٩٤,٥٨٣	٪- ٦٤.٧٩
مجموع	**١٢,٦٧٥**	**٨,٣٣٢**	**٪- ٣٤.٢٦**	**٣,٨١٤,٢٨٤,٤٥٣**	**٢,٩٢٢,٤٦١,٣٩٥**	**٪- ٢٣.٣٨**

هيئات الاستثمار الجماعي المحلية

هيئات الاستثمار الجماعي المحلية	
إجمالي عدد هيئات الاستثمار الجماعي المحلية	**١٥**
إجمالي عدد المكتتبين	**٢,٨٣٩**
مجموع الاكتتاب ($)	**$٢٣٧,٥٨٩,٤١١.٧٨**
الأصول المدارة	**$٢٠٣,٦٣٥,٤٣٢.٤٦**
رأسمال مفتوح	**١٥**
العملة	
USD	٩
LBP	٥
EUR	١
نوع الاستثمار	
تخصيص مختلط	٦
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٥
سوق المال	٣
أسهم	١
قطاع الاستثمار	
الشرق الاوسط	٧
دولي	٤
لبنان	٣
اميركا	١
نوع المؤسسة	
مصارف	٦
مؤسسات مالية	٢
شركات وساطة مالية	٧

(الجدول رقم ٤)

يشير الجدول رقم (٤) إلى أن عدد صناديق الاستثمار الجماعي المحلية المتداولة هي ١٥ صندوق، بلغ مجموع الاكتتاب برأسمالها حوالي ٢٣٨ مليون دولار أميركي. اما الأصول المدارة فقد انخفضت قيمتها بنسبة ٣٧.٦٦٪ لتصبح ٢٠٣.٦٤ مليون دولار أميركي في سنة ٢٠٢٠ مقابل ٣٢٦.٦٤ مليون دولار أميركي في سنة ٢٠١٩.

٧٢.٧٦٪ من قيمة الأصول المدارة في هيئات الاستثمار الجماعي المحلية ترتكز على استثمارات في لبنان يليها ١٨.٦٥٪ في الشرق الاوسط.

ترتكز حوالي ٧٤.٩٥٪ من قيمة الأصول المدارة في هيئات الاستثمار الجماعي المحلية في أوراق مالية ذات الدخل الثابت وحوالي ١٥.٢٧٪ في هيئات الاستثمار الجماعي المرتكزة على سوق المال.

في مقارنة مع العام الماضي، تراجعت قيمة الاكتتاب الاجمالية بحوالي ١١.٨٨٪ لتصل الى حوالي ٢٣٧.٥٩ مليون دولار أميركي مقارنة بـ ٢٦٩.٦٣ مليون دولار أميركي في العام ٢٠١٩.

توزيع هيئات الاستثمار الجماعي المحلية		
	٢٠١٩	٢٠٢٠
مصارف	٦	٦
مؤسسات مالية	٢	٢
شركات وساطة مالية	٧	٧
المجموع الإجمالي	**١٥**	**١٥**

هيئات الاستثمار الجماعي المحلية/سنة ٢٠٢٠

النوع	العدد	النسبة	عدد المكتتبين	النسبة	قيمة الإكتتاب (مليون دولار)	النسبة	الأصول المدارة (مليون دولار)	النسبة
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٥	٣٣.٣٣٪	٢,٦٩٨	٩٥.٠٣٪	$ ٢٥٤.٦٩	١٠٧.٢٠٪	$ ١٥٢.٦٣	٧٤.٩٥٪
أسهم	١	٦.٦٧٪	١	٠,٠٤٪	$ ٣.٢٠	١.٣٥٪	$ ١٤.٥٨	٧.١٦٪
تخصيص مختلط	٦	٢٦.٦٧٪	١٢٥	٤,٤٠٪	$ -٦.٩١	٠.٧٠٪	$ ٣١.٠٩	١٥.٢٧٪
سوق المال	٣	٢٠.٠٠٪	١٥	٠,٥٣٪	$ -١٨.٦٤	٧.٨٥٪	$ ٥.٣٣	٢.٦٢٪
المجموع الإجمالي	**١٥**	**١٠٠٪**	**٢,٨٣٩**	**١٠٠٪**	**$ ٢٣٧.٥٩**	**١٠٠٪**	**$ ٢٠٣.٦٤**	**١٠٠٪**

هيئات الاستثمار الجماعي المحلية/سنة ٢٠١٩

النوع	العدد	النسبة	عدد المكتتبين	النسبة	قيمة الإكتتاب (مليون دولار)	النسبة	الأصول المدارة (مليون دولار)	النسبة
الأوراق البديلة	٥	٣٣.٣٣	١١٨	٤.١١٪	$ -٦٠ ٤	-١.٧٠٪	$ ١١.٩٥	٣.٦٦٪
أسهم	١	٦.٦٧٪	٢	٠.٠٧٪	$ ٥.٣٣	١.٩٨٪	$ ٦.٣١	١.٩٣٪
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٥	٣٣.٣٣٪	٢,٧١٧	٩٤.٧٤٪	$ ٢٦١.٦٥	٩٧.٠٤٪	$ ٢٥١.٢١	٧٦.٩١٪
تخصيص مختلط	١	٦.٦٧٪	١٢	٠.٤٢٪	$ ٤.٩١	١.٨٢٪	$ ٦.٠٥	١.٨٥٪
سوق المال	٣	٢٠.٠٠٪	١٩	٠.٦٦٪	$ ٢.٣٣	٠.٨٦٪	$ ٥١.١١	١٥.٦٥٪
المجموع الإجمالي	**١٥**	**١٠٠٪**	**٢,٨٦٨**	**١٠٠٪**	**$ ٢٦٩.٦٣**	**١٠٠٪**	**$ ٣٢٦.٦٤**	**١٠٠٪**

نسبة التغير السنوية بين ٢٠١٩-٢٠٢٠				
النوع	العدد	عدد المكتتبين	قيمة الاكتتاب (مليون دولار)	الأصول المدارة (مليون دولار)
المجموع الإجمالي	-	-١.٠١٪	-١١.٨٨٪	-٣٧.٦٦٪

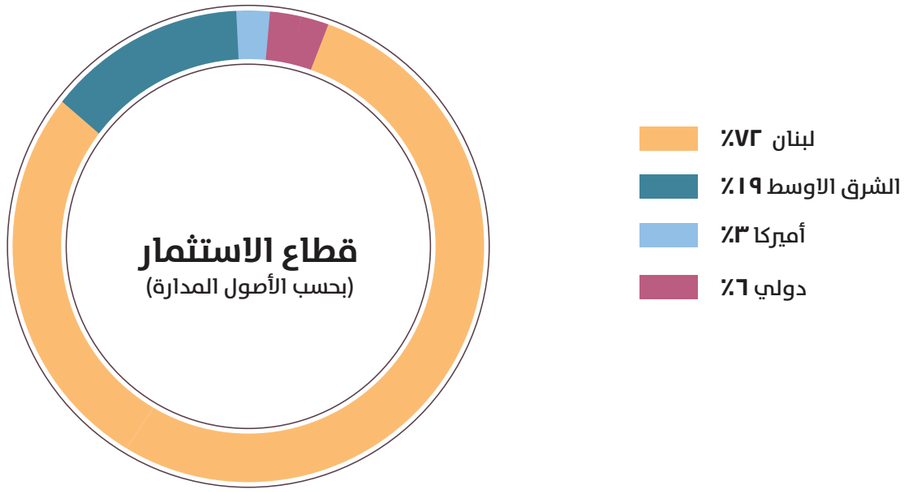

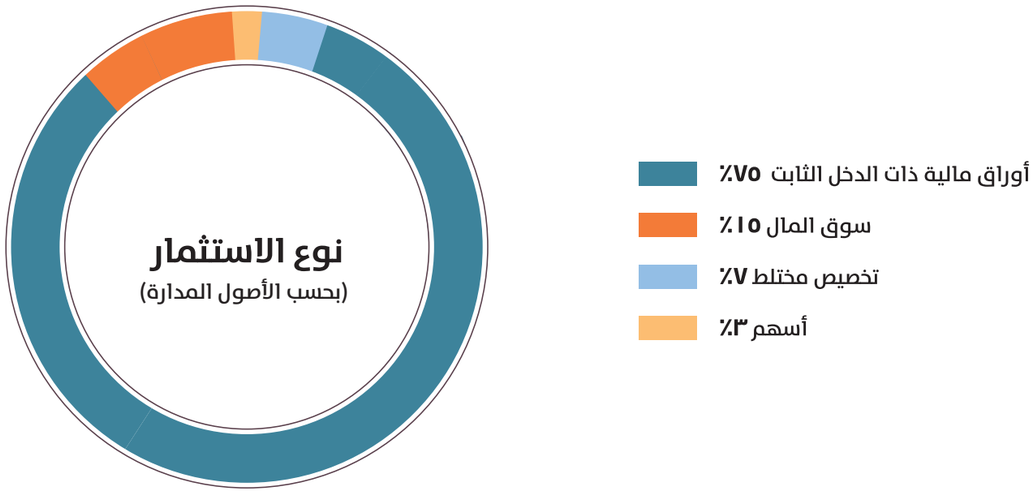

هيئات الاستثمار الجماعي الأجنبية

هيئات الاستثمار الجماعي الأجنبية	
مجموع الاشتراكات ($)	$٧٩٨,٤٩٠,٩٣٩.٨٤
إجمالي عدد المكتتبين	٢,٤٤٣
إجمالي عدد صناديق الاستثمار	٢٤٩
رأسمال مفتوح	٢٢٠
صندوق تحوط	٤
رأسمال محدد	٢٥
العملة	
USD	١٩٢
EUR	٤٦
GBP	٤
CHF	٢
JPY	٢
SAR	٢
LBP	١
نوع الاستثمار	
أسهم	١٢٩
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٤٢
صناديق الاستثمار	٣٠
تخصيص مختلط	٢٠
أسهم فخاصة	١٨
صناديق التحوط	٤
سوق المال	٣
الأوراق البديلة	٢
عقار	١

قطاع الاستثمار	
دولي	١٠٢
اميركا الشمالية	٤٠
أوروبا	٣٣
آسيا	٣١
الأسواق الناشئة	١٣
الشرق الاوسط	١١
اميركا اللاتينية	٧
لبنان	٥
دول منظمة التعاون الاقتصادي	٢
روسيا	٣
أفريقيا	١
المملكة المتحدة	١
نوع المؤسسة	
مؤسسات مالية	١٥٧
مصارف	٩٠
شركات وساطة مالية	٢

(الجدول رقم ٥)

توزيع هيئات الاستثمار الجماعي الأجنبية

	٢٠١٩	٢٠٢٠	نسبة التغير
مصارف	٣٣٦	٩٠	٪ -٧٣,٢١
مؤسسات مالية	٦١	١٥٧	٪١٥٧,٣٨
شركات وساطة مالية	١٠	٢	٪-٨٠,٠٠
المجموع الإجمالي	**٤٠٧**	**٢٤٩**	**٪-٣٨.٨٢**

يبين الجدول رقم (٥) أن عدد اجمالي صناديق الاستثمار الأجنبية بلغ ٢٤٩ صندوقاً أي بانخفاض حوالي ٣٨.٨٢٪ من العام ٢٠١٩، ولكن بارتفاع يقارب ٢٦.٠٩٪ في قيمة الإكتتاب لتصل إلى حوالي ٧٩٨.٤٩ مليون دولار أميركي مقارنة بـ ٦٣٣.٢٩ مليون دولار أميركي في العام ٢٠١٩.

تركز حوالي ٩١.٣٠٪ من هيئات الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت وحوالي ٣.٦٩٪ في الاسهم الخاصة. كما يبين الجدول أن المكتتبين في صناديق الاستثمار الأجنبية قد فضلوا الاستثمار في نطاق لبنان (٥٤.٦١٪) يليها الاستثمار في نطاق الشرق الأوسط (٣٠.١٩٪).

هيئات الاستثمار الجماعي الاجنبية-سنة ٢٠٢٠

النوع	العدد	النسبة	عدد المكتتبين	النسبة	قيمة الإكتتاب (مليون دولار)	النسبة
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٤٢	٪١٦.٨٧	٢,٣٢٨	٪٧٢.٦١	٧٢٩.٠٣	٪٩١.٣٠
أسهم خاصة	١٨	٪٧.٢٣	١٠٦	٪٣.٣١	٢٩.٤٩	٪٣.٦٩
أسهم	١٢٩	٪٥١.٨١	٦١٠	٪١٩.٠٣	١٥.٥٩	٪١.٩٥
صناديق الاستثمار	٣٠	٪١٢.٠٥	٩٨	٪٣.٠٦	١٥.٥٥	٪١.٩٥
تخصيص مختلط	٢٠	٪٨.٠٣	٤٧	٪١.٤٧	٣.٩٤	٪٠.٤٩
صناديق التحوط	٤	٪١.٦١	١١	٪٠.٣٤	٣.٨٥	٪٠.٤٨
الأوراق البديلة	٢	٪٠.٨٠	٢	٪٠.٠٦	١.٠٥	٪٠.١٣
سوق المال	٣	٪١.٢٠	٣	٪٠.٠٩	٠.٠٠	٪٠.٠٠
عقار	١	٪٠.٤٠	١	٪٠.٠٣	٠.٠٠	٪٠.٠٠
المجموع الإجمالي	**٢٤٩**	**٪١٠٠**	**٣,٢٠٦**	**٪١٠٠**	**$ ٧٩٨.٤٩**	**٪١٠٠**

هيئات الاستثمار الجماعي الاجنبية-سنة ٢٠١٩

النوع	العدد	النسبة	عدد المكتتبين	النسبة	قيمة الإكتتاب (مليون دولار)	النسبة
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٨٢	٪٢٠.١٥	١,٢٧٧	٪٥٢.٢٧	٥٠٢.٥٨	٪٧٩.٣٦
أسهم الخاصة	١٨	٪٤.٤٢	١٨٤	٪٧.٥٣	٤٧.٢٢	٪٧.٤٦
تخصيص مختلط	٢٧	٪٦.٦٣	٩٧	٪٣.٩٧	٢٢.١٥	٪٣.٥٠
صناديق الاستثمار	٣٨	٪٩.٣٤	١٧٧	٪٧.٢٥	٢١.٦٢	٪٣.٤١
أسهم	٢١٠	٪٥١.٦٠	٦٦٠	٪٢٧.٠٢	١٨.٩٨	٪٣.٠٠
صناديق التحوط	٨	٪١.٩٧	١٧	٪٠.٧٠	١٧.٥٩	٪٢.٧٨
الأوراق البديلة	٦	٪١.٤٧	٦	٪٠.٢٥	١.٥٩	٪٠.٢٥
سوق المال	٦	٪١.٤٧	٧	٪٠.٢٩	٠.٥٩	٪٠.٠٩
تخصص	٣	٪٠.٧٤	٨	٪٠.٣٣	٠.٥٥	٪٠.٠٩
سندات	٧	٪١.٧٢	٨	٪٠.٣٣	٠.٢٠	٪٠.٠٣
متنوع	١	٪٠.٢٥	١	٪٠.٠٤	٠.٢٢	٪٠.٠٣
سوق السلع	١	٪٠.٢٥	١	٪٠.٠٤	٠.٠٠	٪٠.٠٠
المجموع الإجمالي	**٤٠٧**	**٪١٠٠**	**٢,٤٤٣**	**٪١٠٠**	**$ ٦٣٣.٢٩**	**٪١٠٠**

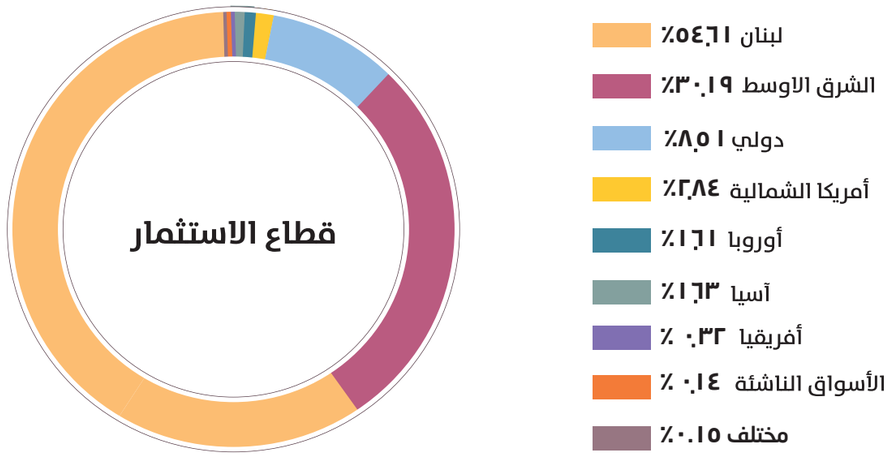

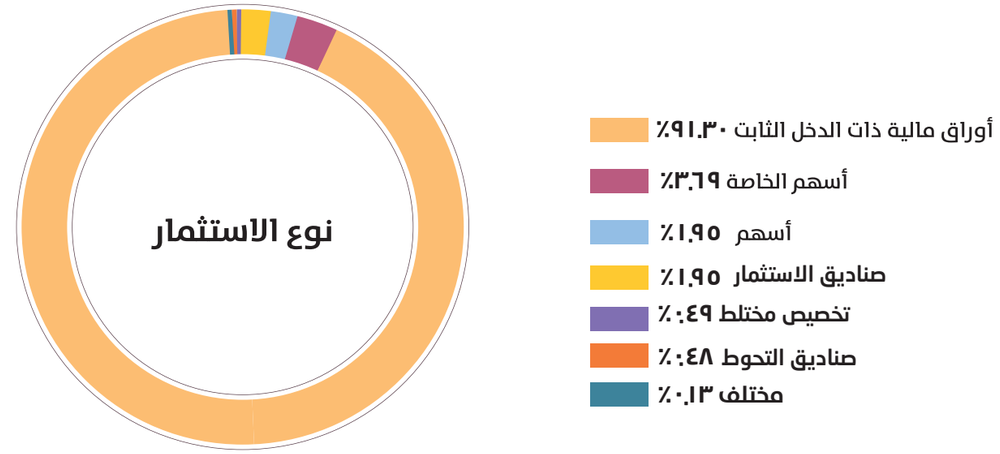

نسبة التغير السنوية بين ٢٠١٩-٢٠٢٠

النوع	العدد	عدد المكتتبين	قيمة الاكتتاب (مليون دولار)
المجموع الإجمالي	٪-٣٨.٨٢	٪٣١.٢٣	٪٢٦.٠٩

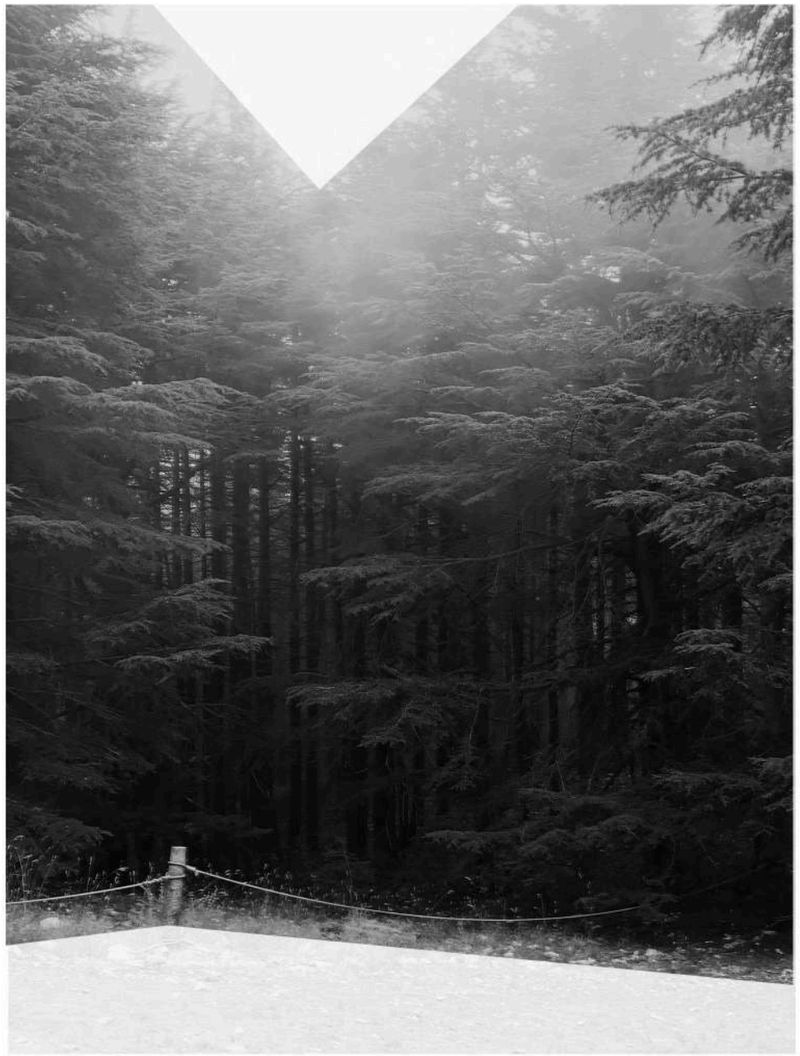

الفصل الرابع

التطلعات للعام ٢٠٢١

بعد كل التحديات التي رافقت العام ٢٠٢٠ والتي فرضت نتائجها على استحقاقات هذا العام، عدّلت الهيئة خطتها لتتناسب مع المستجدات المحلية والاقتصادية والصحية العالمية. فبعد إطلاق مشروع منصة التداول الإلكتروني بهدف تمويل القطاعات المنتجة عبر الأسواق المالية، تعتزم الهيئة وضع الأطر المسهلة لتشغيل المنصة والسير بها في المرحلة المقبلة. ومن جهة ثانية، وبناءً على التطورات المالية والاقتصادية للسوق اللبناني ومتطلبات الشركات العاملة فيه، سوف تقوم الهيئة باستطلاع علمي لتقييم مدى استعداد الشركات اللبنانية لإدراج أسهم أو سندات صادرة عنها على منصة التداول الإلكترونية، كما سوف تكثف لقاءاتها مع ممثلي القطاع الخاص لتحريك عجلة الاقتصاد اللبناني بما يتناسب مع تحديات المرحلة.

أما في إطار حماية المستثمر، فستواصل الهيئة إصدار الإعلامات والأنظمة لتسيير وتوجيه عمل الأسواق والعاملين بها في المرحلة المقبلة وستتابع كافة الشكاوى التي تتلقاها لتعمل على معالجتها بما يتيحه لها قانون الأسواق المالية. وبعد تعيين أعضاء جدد لمجلس هيئة الأسواق المالية في العام ٢٠٢١، تنظر الهيئة بإيجابية لناحية تعيين أعضاء لجنة العقوبات والمحكمة الخاصة بالأسواق المالية كما نص القانون رقم ١٦١ تاريخ ٢٠١١/٨/١٧، ليستكمل بهذا التطور المرتقب مفاعيل القانون ١٦١ وآليات عمله الرقابية والتنظيمية كما حددها.

« في العام ٢٠٢١ ، تنظر الهيئة بإيجابية لناحية تعيين أعضاء لجنة العقوبات والمحكمة الخاصة بالأسواق المالية كما نص القانون رقم ١٦١ تاريخ ١٧ / ٨ / ٢٠١١ ، ليستكمل بهذا التطور المرتقب مفاعيل القانون ١٦١ وآليات عمله الرقابية والتنظيمية كما حددها.»

الفصل الخامس

هيئة الأسواق المالية، ما هي؟

الهيكليّة التنظيميّة للعام ٢٠٢٠

تألفت هيئة الأسواق المالية في العام ٢٠٢٠ من ثلاث وحدات رئيسيّة هي: الأمانة العامة، وحدة الرقابة على الأسواق، ولجنة العقوبات؛ إضافةً إلى المديريات التالية: مديرية الشؤون القانونية،مديرية الشؤون الإدارية والموارد البشرية والمحاسبة، مديرية المعلوماتية، مديرية الأبحاث والإعلام، ومديرية الأمن والمراقبة والخدمات العامة.

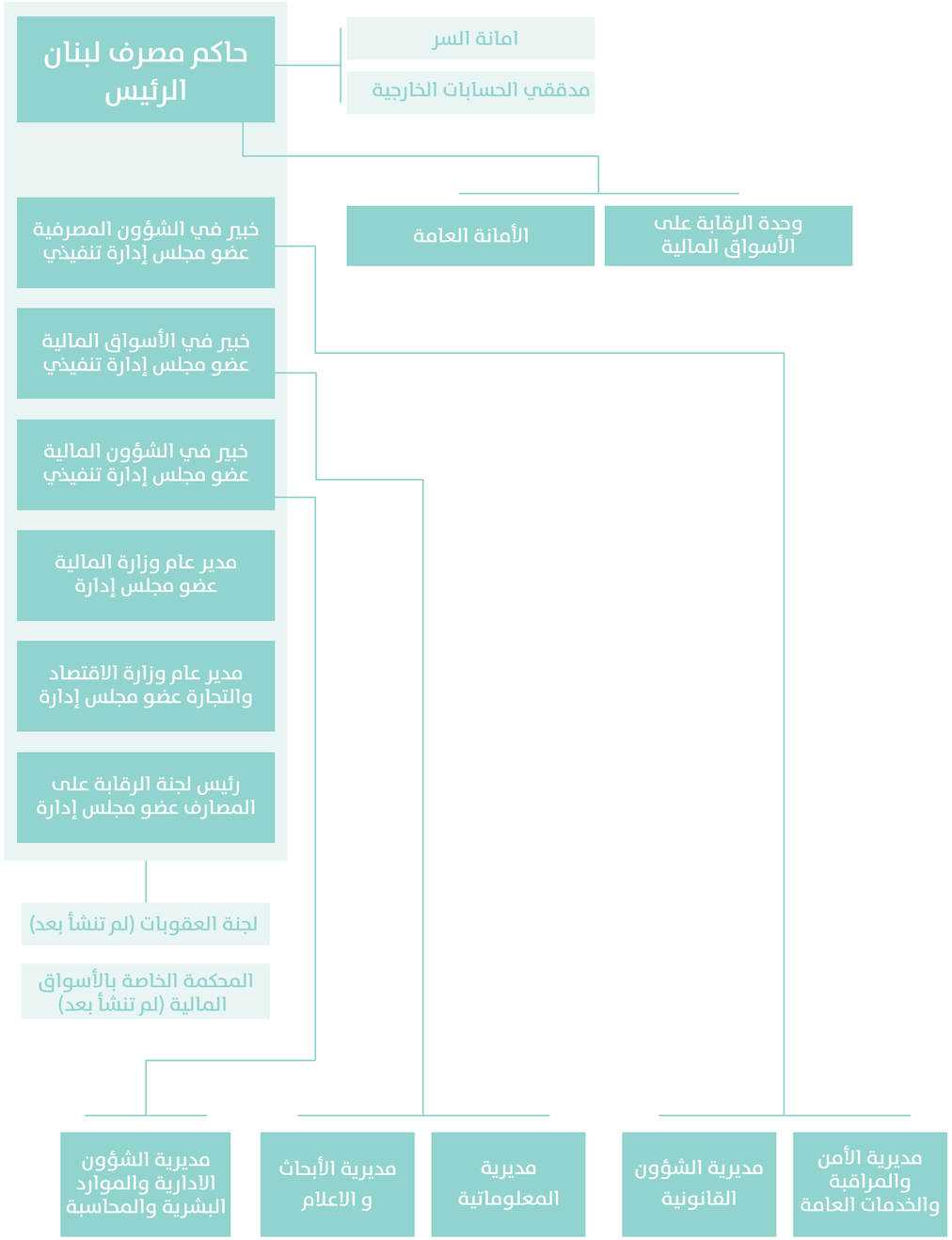

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

يتولّى إدارة هيئة الأسواق المالية مجلس مؤلّف من سبعة أعضاء برئاسة حاكم مصرف لبنان. تنقسم عضوية المجلس إلى ثلاثة أعضاء متفرّغين خبراء في شؤون الأسواق المالية والشؤون المصرفيّة والماليّة وثلاثة أعضاء غير متفرّغين يمثّلون الوزارات والإدارات المعنيّة مباشرة بعمل الهيئة، وهم مدير وزارة المالية العام، مدير عام وزارة الاقتصاد ورئيس لجنة الرقابة على المصارف.

ويضطّلع المجلس بصلاحيات شاملة من شأنها أن تعزّز حماية المستثمر وتشجيع الاستثمار في الأسواق المالية. وله صلاحية وضع الأنظمة العامة بإنشاء البورصات وإدارتها، والأنظمة المتعلقة بإنشاء وتسيير أعمال المؤسّسات التي تتعاطى الوساطة المالية وتوظيف أموال الجمهور، كما يُعنى المجلس بوضع الأنظمة المتعلقة بالأدبيات التي يتوجّب على البورصات وعلى مستخدميها، وكذلك على مقدّمي الخدمات المالية ومستخدميهم التقيّد بها. ومن صلاحيات المجلس أيضًا، وضع الأنظمة المتعلقة بالشفافية والحوكمة والّتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الموجبات لجهة نشر أو إطلاع الجمهور على جميع المعلومات التي من شأنها أن تؤثر مباشرة أو غير مباشرة على أسعار الأدوات الماليّة.

وفي الإطار عينه، تبقى للمجلس صلاحية الترخيص بإنشاء المؤسسات والهيئات التي تتعاطى الوساطة المالية وتوظيف الأموال وعمليات التسنيد على اختلاف أنواعها، والمصادقة [أو إلغاء مصادقة سابقة] على قرارات صادرة عن إدارات البورصات المعنية والقاضية بتسجيل الصكوك والأدوات المالية لديها. وله الموافقة على الأنظمة التي تضعها إدارات البورصات بشأن العمليات التي تجرى من خلالها. وفي إطار المشورة، يبدي المجلس رأيه في مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بعمل وتطوير الأسواق المالية كونه الجهة الصالحة والمخوّلة قانوناً بعمل الأسواق المالية وتطوّرها.

الأمانة العامة

يرتبط دور الأمانة العامة بتسيير التواصل والعمل بين وحدات ومديريات هيئة الأسواق المالية وبمتابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة. وهي أيضاً تعمل على الاقتراح للمجلس فتح التحقيقات وإجراء الاستقصائيات بشأن المخالفات لأحكام القانون ١٦١ أو لأحكام الأنظمة أو التعليمات أو التوجيهات العامة أو الفردية الصادرة عن المجلس بمقتضى هذا القانون.

وتشمل صلاحيات الأمانة العامة أيضاً إحالة الشكاوى إلى مجلس الإدارة وإعلامه بقرارات لجنة العقوبات وإبلاغ قرارات اللجنة إلى المعنيين بها. وتناط بالأمانة العامة مسؤولية إحالة جميع التقارير الصادرة عن الهيئة إلى المجلس، بالإضافة إلى نشر قراراته التنظيمية والتعليمات العامة واقتراح وضع أو تعديل الأحكام والأنظمة المتعلقة بالأسواق المالية.

وحدة الرقابة على الأسواق المالية

تراقب وحدة الرّقابة على الأسواق المالية مدى التقيّد بالأنظمة التطبيقية، وتتحقق من سلامة تقيّد المؤسسات بالأنظمة والقرارات والتوجيهات الموضوعة، ومن توفّر شروط التداول المنصوص عليها في القانون. ولها أن تطلب من مفوّضي مراقبة الشركات والهيئات المعنية أو من خبراء مستقلين، القيام بتدقيق أو تحليل إضافي لعملياتها؛ وتجري الاستقصائيات وتجمع الأدلة لاكتشاف المخالفات المضرة بسلامة التعامل في الأسواق المالية.

كما تتحقق من قيام الشركات والهيئات المتداول بصكوكها وأدواتها المالية في البورصات بإجراءات النشر المنتظمة وفقا للأصول المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المرعية الإجراء، وتدقق في توقيت المعلومات المنشورة وصحتّها، أو تلك

التي يمكن أن تؤثر بشكل ملحوظ على سعر هذه الصكوك والأدوات المالية المتداولة. ولها أيضا أن تلزم الشركات والهيئات بتقديم المعلومات الإضافية وبإجراء التعديلات التي تراها ضرورية عندما يتبين لها وجود نقص أو عدم صحة في المعلومات المنشورة أو المعدّة لاطلاع المعنيين عليها.

لجنة العقوبات (لم تنشأ بعد)

من المتوقّع أن يُصار إلى تشكيل لجنة العقوبات في المستقبل القريب حتى يتسنّى للهيئة اتّخاذ التدابير الإجرائية اللازمة بحقّ كلّ من يخالف الأنظمة والقوانين الّتي تحكم عمل الأسواق الماليّة. تتولّى لجنة العقوبات التحقيق في جميع المخالفات التي تحال إليها من المجلس وتتّخذ القرارات المناسبة بشأنها. فمن صلاحيات اللجنة المذكورة فرض العقوبات الإدارية والنقدية على جميع الجهات والهيئات والأشخاص الّذين يتعاطون بالأدوات والخدمات المالية.
المحكمة الخاصة بالأسواق المالية (لم تنشأ بعد) تنظر المحكمة الخاصة بالأسواق المالية في النزاعات الناتجة عن الأعمال الخاصة بالأدوات المالية وفي الطعون الموجهة ضد القرارات الفردية الصادرة عن مجلس الهيئة كما في طلبات التنحي أو الرد المتعلقة برئيس وكل من أعضاء مجلس الهيئة ولجنة العقوبات.

المحكمة الخاصة بالأسواق المالية (لم تنشأ بعد)

تنظر المحكمة الخاصة بالأسواق المالية في النزاعات الناتجة عن الأعمال الخاصة بالأدوات المالية وفي الطعون الموجهة ضد القرارات الفردية الصادرة عن مجلس الهيئة كما في طلبات التنحي أو الرد المتعلقة برئيس وكل من أعضاء مجلس الهيئة ولجنة العقوبات.

فهي تشكل مرجع استئنافي للقرارات الصادرة عن لجنة العقوبات وتعمل كمحكمة درجة أولى في جرائم استغلال وإفشاء معلومات مميزة أو ترويج معلومات خاطئة أو مضللة تتعلق بصكوك أو أدوات مالية أو بمصدري هذه الصكوك والأدوات.

المؤسّسات والأعمال الخاضّة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

يحدّد القانون ١٦١ جميع النشاطات التي تخضع لرقابة هيئة الأسواق المالية وسلطتها، وتشمل جميع العمليّات المتعلّقة بالأدوات الماليّة المطروحة مباشرة للاكتتاب العام أو التي يتم شراؤها أو بيعها لحساب الجمهور، وكذلك الأدوات الماليّة المدرجة أو المتداولة في البورصة والأدوات الماليّة والحقوق الماليّة المرخّصة من هيئة الأسواق الماليّة. كذلك يحدّد القانون بشكل واضح النشاطات المتعلّقة بالأدوات الماليّة، والمؤسّسات التي تخضع لسلطة هيئة الأسواق الماليّة ورقابتها كما هو مبيّن في الجدول التالي:-

الأطراف الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

- الأشخاص المرخّص لهم
- الشركات المدرجة على البورصات اللبنانية
- البورصات اللبنانية أو المؤسّسات التي يكون موضوعها إدارة وتسيير عمل البورصات على أن تتّخذ هذه المؤسّسات شكل شركات مغفلة لبنانيّة
- الشركات الماليّة والمؤسّسات والهيئات المرخّص لها ومنها:

- الهيئات التي تتعاطى الاستثمار الجماعي بالقيم المنقولة وسائر الأدوات الماليّة
- الهيئات التي تتعاطى الاستثمار بعمليّات التسنيد
- هيئات الاستثمار والتسنيد الإسلامية
- مؤسّسات الاستشارات والخدمات المتعلّقة بالأدوات الماليّة
- شركات التقييم المالي (Financial Rating Agencies)

الأدوات الماليّة والأعمال الخاضّة بالأدوات الماليّة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة هي:

- الأسهم أو السندات أو الحصص المصدرة من شركة أو هيئة عامّة أو خاصّة
- سندات الدين أو الأسهم أو السندات أو شهادات الإيداع أو إيصالات الإيداع أو سندات الخزينة
- الحقوق الماليّة (Rights) أو حقوق الخيار (Options) أو العقود المستقبلية (Futures) أو سائر الأدوات الماليّة المشتقّة (Derivatives) أو المركّبة (Structured)

- الخدمات الإستشارية وأعمال الوساطة Investment and Securities Brokerage services
- إدارة المحافظ ومسك الدفاتر Portfolio Management and Book keeping
- حفظ الصكوك المتعلّقة بالأدوات الماليّة Securities Custody
- ضمان الإكتتاب بالأدوات الماليّة Underwriter
- ضمان الإكتتاب بالأدوات الماليّة Underwriting Process

ملخص تحليلي عن هيئة الأسواق المالية منذ نشأتها

هيئة الأسواق المالية
لمحة عامة

الندوات و المؤتمرات

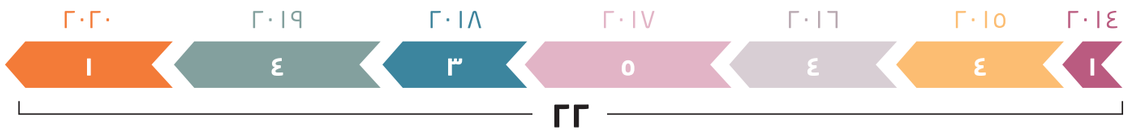

- **٢٠٢٠** شاركت الهيئة في تحكيم مسابقة البورصة الافتراضية
- **٢٠١٩** استضاف لبنان ممثلاً بهيئة الأسواق المالية «المؤتمر الدولي الـ١٤ للبورصات العالمية» عقدت الهيئة اجتماعا موّسعاً لمناقشة اهمية استخدام منصة التداول الالكتروني من القطاع الخاص ضمّ رؤساء الهيئات الاقتصادية ونخبة من رجال الأعمال اللبنانيين وممثلي عن القطاع الخاص اللبناني
- **٢٠١٨** نظمت الهيئة «الأسبوع العالمي للمستثمر» في بيروت للمرة الأولى
- **٢٠١٧** نظمت الهيئة «المؤتمر السنوي الثاني عشر لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية» في بيروت
- **٢٠١٦** نظمت الهيئة «المؤتمر الخامس عشر للمنظمة الفرنكوفونية لهيئات الرقابة المالية»

التواصل مع الجمهور

٢٠ نشرات إصدار للجمهور

٦ نشرات خاصة

٩ تقارير سنوية

٣٦٠ إحصاءات شهرية

قرارات مجلس الهيئة

١٨ عدد مؤسسات الوساطة المالية المسجلة لدى الهيئة

تنظيمياً

٥ الأنظمة التطبيقية

الأنظمة التطبيقية الصادرة عن هيئة الأسواق المالية سلسلة ٢٠٠٠، ٣٠٠٠، ٤٠٠٠، ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ المتعلقة بالتسجيل و الترخيص ، سلوكيات العمل، سلوكيات السوق، عروض الأدوات المالية و هيئات الاستثمار الجماعي تباعا.

١ عدد مسودات الأنظمة التطبيقية المحضرة للنشر

سلسلة ٧٠٠٠ المتعلقة بقواعد الإدراج.

٩٨ قرارات و إعلامات

القرارات و الاعلامات الصادرة عن مجلس ادارة هيئة الأسواق المالية و المنشورة في الجريدة الرسمية.

هيئة الأسواق المالية
لمحة عامة

مذكرات تفاهم

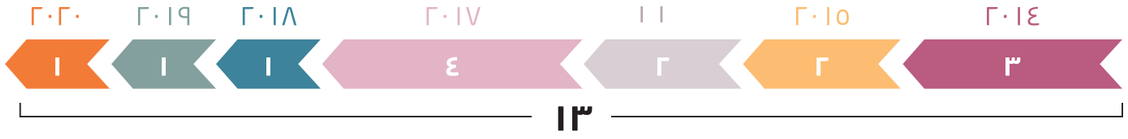

في أيار عام ٢٠١٤، وقعت هيئة لأسواق المالية أول مذكرة تفاهم مع هيئة الأسواق المالية الفرنسية. وفي أيلول ٢٠١٩ وقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع هيئة الخدمات المالية الموريشيوسية.

في آذار ٢٠٢١، وقّعت هيئة الأسواق المالية مذكرة تفاهم مع هيئة التحقيق الخاصة تصبو لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم ذات صلة.

تهدف الهيئة ألى أمضاء مذكرة تفاهم متعددة الأطراف MMoU مع IOSCO.
هذه المذكرة تؤمّن التعاون مع كل من الـ١٢٧ عضو المنتسبين الى IOSCO حول العالم.

علاقات الهيئة الدولية

عضو في ٣ منظمات دولية

IOSCO	UASA	IFREFI
عضو مشارك حزيران ٢٠١٦	الرئيس السابق لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية	الرئيس السابق للمنظمة الفرنكوفونية لهيئات الأوراق المالية

وحدة الرقابة على الأسواق المالية

٢١٢ عدد مهمات التدقيق والتحقيقات

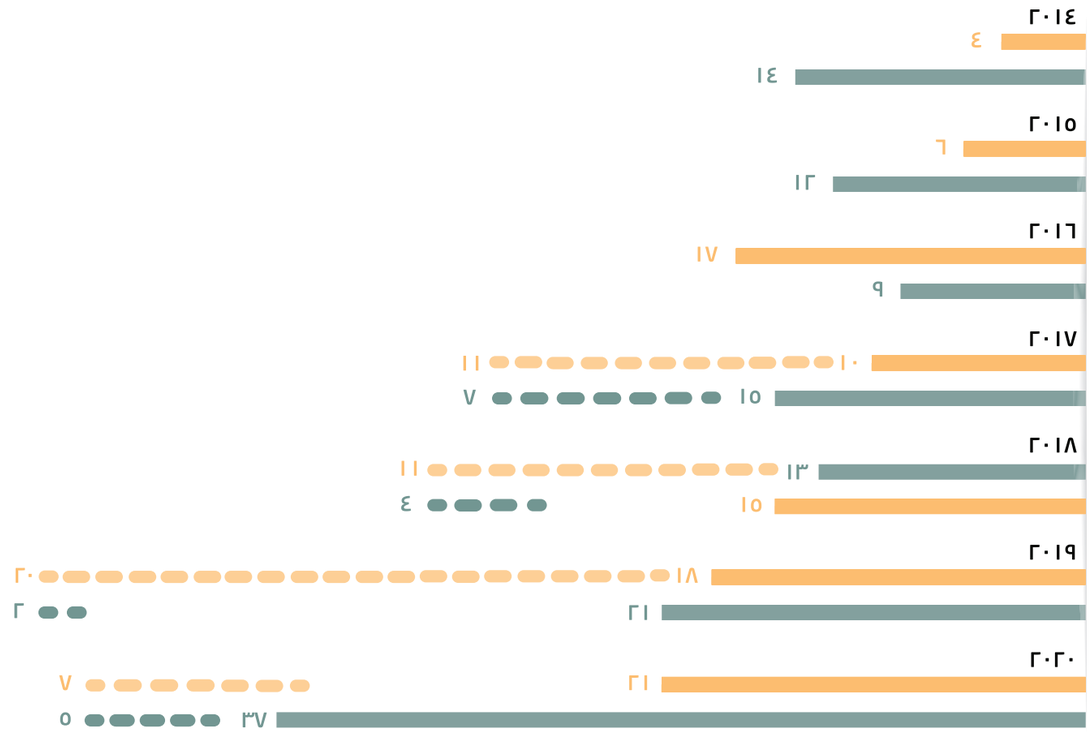

مهمات تدقيق — متابعة التدقيق
التدقيق والتحقيقات — متابعة التحقيق

الطلبات التي عملت عليها وحدة الرقابة لدى الهيئة بما فيها التقارير، مهمات التدقيق و التحقيقات التي جرت معالجتها.

الأشخاص المسجلين

في العام ٢٠٢٠

عدد الأشخاص المسجلين ٨٦

الغاء تسجيل ٣٥

٦٧٧ عـدد الأشـخاص المسـجلين لـدى الهيئـة حتـى العـام ٢٠٢٠

الوظائف الأكثر تسجيلاً حتى العام ٢٠٢٠

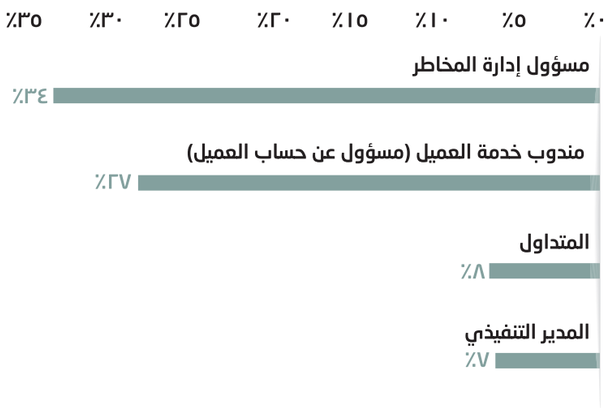

القرارات المتعلقة بطلبات التسجيل في العام ٢٠١٩

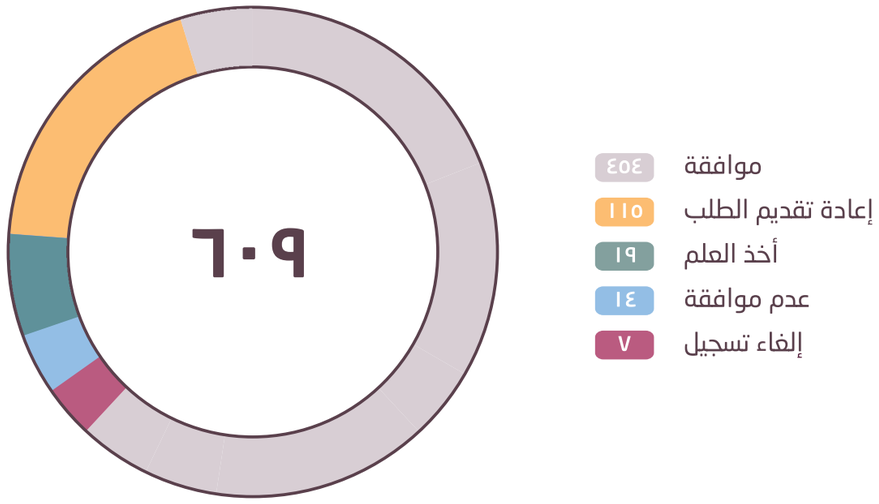

القرارات المتعلقة بطلبات التسجيل في العام ٢٠٢٠

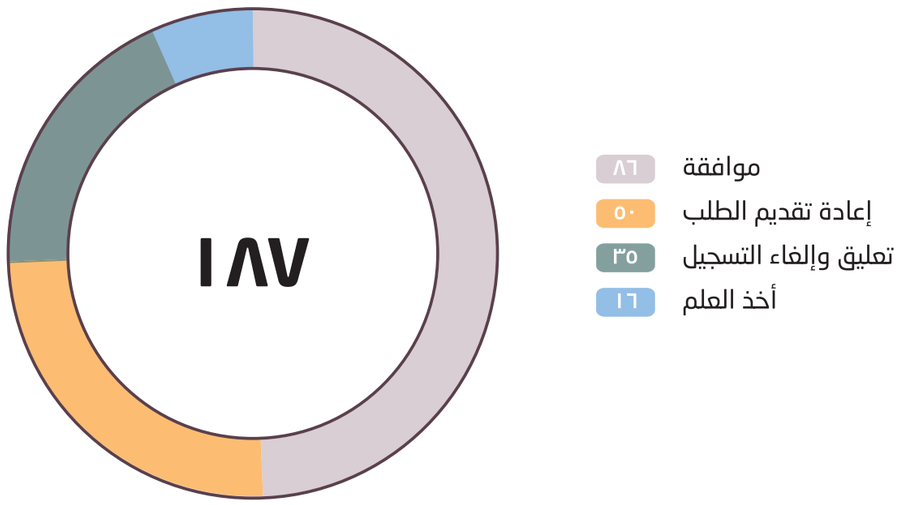

هيئات الاستثمار الجماعي

قيمة الإكتتاب في هيئات الاستثمار الجماعي

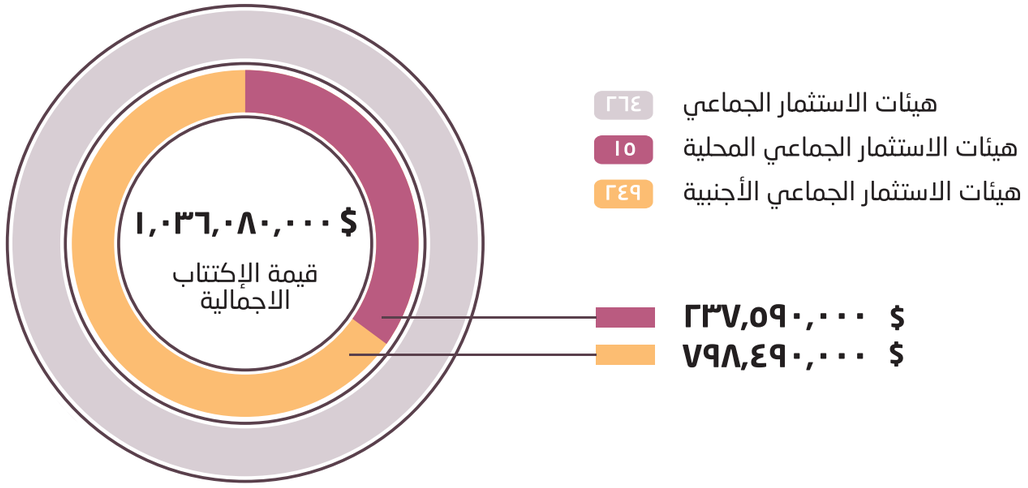

٤٢٢ عدد هيئات الاستثمار الجماعي التي تسوق في لبنان، بما في ذلك الصناديق المرخصة من قبل مصرف لبنان قبل انشاء الهيئة

عدد المكتتبين في الهيئات

٦٠٤٥ عدد المكتتبين الإجمالي

المحلية ٢٨٣٩

الأجنبية ٣٢٠٦

طلبات ترخيص هيئات الاستثمار الجماعي

(لا تغيير في العام ٢٠٢٠)

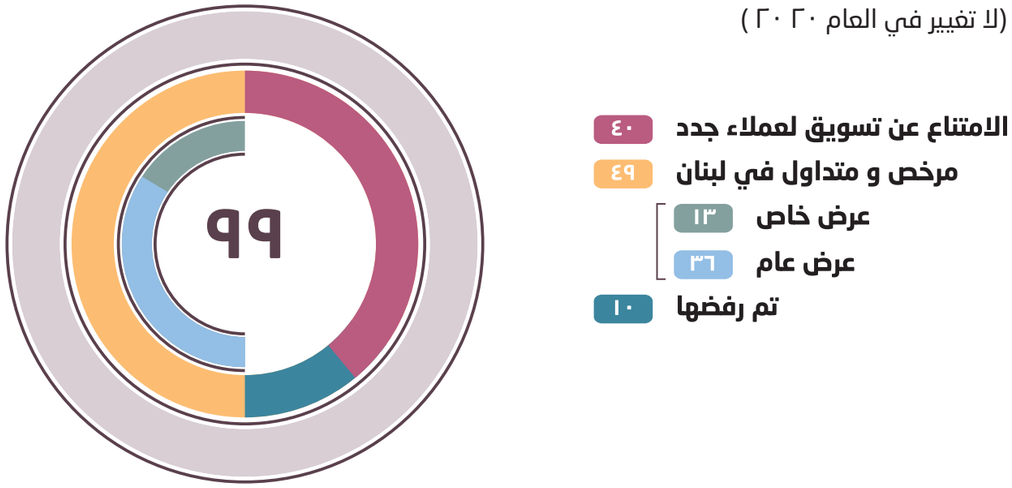

عدد طلبات الترخيص لهيئات الاستثمار الجماعي المقدمة الى الهيئة منذ نشأتها.

الأدوات المالية المركبة

٤٤ أدوات مالية مركبة

مرخصة من قبل هيئة الأسواق المالية منذ تشأتها

٢٠٢٠

١,٤٠٦ عدد المكتتبين

٣١٠,٢٩٤,٠٠٠ $ قيمة الإكتتاب الإجمالية

٢٠١٩

٥,١٥٦ عدد المكتتبين

٨٨١,٢٢٥,٠٠٠ $ قيمة الإكتتاب الإجمالية

الأدوات المالية غير المركبة

٢٠٢٠

٦,٩٢٦ عدد المكتتبين

٢,٦١٢,١٧٠,٠٠٠ $ قيمة الإكتتاب الاجمالية

٢٠١٩

٧,٥١٩ عدد المكتتبين

٢,٩٣٣,٠٥٩,٣٤٢ $ قيمة الإكتتاب الاجمالية

شارع روما، منطقة الوردية، الحمرا
www.cma.gov.lb | +٩٦١ ١ ٧٣٥٥٠٠